العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني "دراسة ميدانية في محافظة الكرك"

سميح زيد المجالي*

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى العنف الذي تعرضت له المرأة في المجتمع الأردني, وأشكال ذلك العنف وأسبابه، والوقوف إلى أبرز خصائص المرأة المعنفة، ومرتكبي العنف في المجتمع الأردني، كما هدفت إلى التعرف على درجة الاختلاف في ممارسة العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني باختلاف المستوى التعليمي لمرتكب العنف. ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانه تكونت من (42) فقرة تقيس أشكال العنف ضد المرأة, و(23) فقرة تقيس أسباب ذلك العنف، وتكونت عينة الدراسة من (160) معنفة في دار الوفاق الأسري للمعنفات من المراجعات والمقيمات في الدار. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن حجم ظاهرة العنف كان في الغالب ما بين المتقطع والدائم، كما أشارت النتائج إلى أن جميع أشكال العنف ضد المرأة جاءت بدرجة متوسطة, حيث حل العنف الاجتماعي في المرتبة الأولى, وجاء العنف الجنسي في المرتبة الأخيرة, وبالنسبة لأسباب العنف ضد المرأة فتبين أن العوامل الاجتماعية قد جاءت في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، وتلتها في المرتبة الثانية العوامل المتعلقة مجال الأنظمة السياسية والقضائية وبدرجة مرتفعة. وجاءت في المرتبة الأخيرة العوامل المتعلقة بتساهل المحيط المباشر مع العنف ضد المرأة وبدرجة متوسطة، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر للمستوى التعليمي للمعنفة ولمرتكب العنف على العنف، حيث تبين أن الفروق تعود لصالح المستوى التعليمي الأقل؛ أي أن العنف أكثر لدى الفئات الأقل تعليماً، كما تبين وجود فروق تعزى للدخل ولصالح الدخل الأقل.

الكلمات الدالة: العنف، المرأة، المجتمع الأردني.

* المملكة العربية السعودية، مؤسسة خالد عبدالله للتجارة والمعاملات.

تاريخ تقديم البحث: 2015/9/28م. تاريخ قبول البحث: 2016/11/2م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2018م.

Violence Against Women in Jordanian Society, "Field Study in karak Governorate"

Samih Zaid Majali

Abstract

The study, aimed at identifying the extent to which battered women to violence, and forms of violence and its causes, and stand on the most prominent characteristics of battered women and perpetrators of violence in the Jordanian society, also it aimed to identify the degree of difference in the exercise of violence against women in Jordanian society, according to the educational level of the perpetrator of violence. To achieve the objectives of of the study questionnaire is constructed which consists of (42) paragraph that measures from was constructed questionnaire consisted of (42), paragraph measure forms of violence against women, and (23), paragraph measure the causes of such violence, and the sample consisted of (160) battered women in the Family Reconciliation of battered revisions and living in the house. The study found a number of results including: the size of the phenomenon of violence was mostly between intermittent and permanent, and the results indicated that all forms of violence against women was a fair degree, where the solution of social violence in the first place, came the sexual violence in the last rank, and for the causes of violence against women found that social factors may come in the first place and a high degree, followed in second place on the factors of political and judicial systems and a high degree. And came last in the factors related to loosely immediate vicinity with violence against women and moderately, as the study found no effect of educational level of the abused and the perpetrator of violence, it was found that the differences due to the benefit of the educational level at least; any violence is more common in the less educated, show the existence of differences attributable to the income and in favor of lower income.

Keywords: vioience, Women, Jordanian Society

خلفية الدراسة وأهميتها:

مقدمة:

يعتبر العنف ضد المرأة ظاهرة إجتماعية منتشرة في جميع دول العالم، حيث أنه يمثل أحد أهم المعضلات التي تواجه الجهود الدولية الهادفة لتحسين واقع المرأة في العالم وتمكينها، كما أن مفهوم العنف ضد المرأة لم يعُد يقتصر على الأذى الجسدي والنفسي المُباشر، إذ أنه توسع ليشمل الحرمان من الحقوق الأساسية ومن وسائل التعبير عن هذه الحقوق والحُريات.

كما أن العنف ضد المرأة يمثل قضية مجتمعية بالغة الأهمية، بعد أن صارت ظاهرة عالمية، تعاني منها جميع المجتمعات على اختلاف درجة تقدمها، ومستواها الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن المرأة معرضة للعنف في مختلف المجتمعات وكافة الطبقات والشرائح المجتمعية، وأن العنف ضد المرأة لا يقتصر على الإيذاء الجسدي, ولكنه يتعداه ليشمل الإيذاء النفسي والمعنوي والمجتمعي والمؤسسي (Obada & Abu-Dwuh, 2008).

ويُعد العنف ضد المرأة اعتداءا صريحاً على كرامتها الإنسانية، وذلك من خلال السيطرة عليها واستغلالها وتبعيتها، إضافة إلى أنها تضعف وتقلل من مكانة المرأة، وما تقوم به من دور في تنشئة الأجيال, مما يؤدي بالتالي إلى إحداث خلل في دور النظام الأسري الذي يدعم النظام الاجتماعي الكامل للمجتمع وأجزاءه وفروعه وأنظمته الأخرى (Assal, 2003).

بالإضافة إلى أن العنف يعتبر فعل مُتعدد الأبعاد سواء الاقتصادية أو القانونية أو الاجتماعية أو الثقافية، حيث أن بعض هذه الأبعاد تتعلق بالخصائص الشخصية للمرأة المُعنفة والبعض الآخر يتعلق بالخصائص الشخصية للفاعل، وفي كلتا الحالتين فإن ثقافة المجتمع هي المسؤولة عن تشكيل هذه الشخصيات وتحديد استجابتها على وفق منظومة من المعايير والقيم والمعتقدات التي تقرها الثقافة وتحددها.

كل هذه الأسباب دعت منظمات حقوق الانسان وجميع دول العالم إلى دراسة ظاهرة العنف ضد المرأة وتحديد أسبابها وأشكالها ومحاولة الضغط من أجل استصدار القوانين التي تحرمها وتحد منها, من خلال المؤتمرات وإطلاق التشريعات الدولية، حيث تعتبر أوائل تسعينات القرن المنصرم بداية جدية لدراسة هذه الظاهرة (Al-Zahrani, 2010).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يعتبر العنف ضد المرأة اعتداء مبني بشكل رئيسي على أساس الجنس، حيث أنه يتسبب بإحداث إيذاء أو ألم جسدي، أو جنسي أو نفسي للمرأة، كما أنه يشمل على استمرارية تهديد المرأة بهذا الاعتداء أو الحرمان التعسفي للحريات، وقد يحدث العنف ضد المرأة في إطار الحياة العامة كحرمانها من حقوقها أو ضمن الحياة الخاصة كتعرضها للضرب المبرح من قبل زوجها أو أحد أقاربها.

تعاني النساء في العديد من المجتمعات من التمييز السلبي ضدهن سواء في التشريعات أو في الممارسات الاجتماعية اليومية، ومع أن درجه التمييز تختلف من مجتمع لآخر، إلا أنه ما زال موجودا وممارساً, ويعتبر الأردن من الدول التي تعاني من ظاهرة عنف المرأة، فحسب إحصائيات وزارة التنمية الاجتماعية في تقريرها الصادر في (25-11-2015) بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة فإن هناك (3385) حالة عنف ضد المرأة في عام 2015.

من هُنا نجد أن هناك حاجة مُلحة للتعرف على الأسباب والعوامل المؤدية إلى إنتشار ظاهرة العنف ضد المرأة في محافظة الكرك, حيث يمكن بلورة مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما أبرز الخصائص للمرأة المعنفة في محافظة الكرك؟
2- ما أبرز خصائص مرتكبي العنف ضد المرأة في محافظة الكرك؟
3- ما مدى تعرض المرأة للعنف في محافظة الكرك؟
4- ما إشكال العنف ضد المرأة في محافظة الكرك؟
5- ما عوامل العنف ضد المرأة في محافظة الكرك؟
6- هل تختلف درجة العنف ضد المرأة باختلاف دخل الأسرة؟
7- هل تختلف درجة العنف ضد المرأة باختلاف المستوى التعليمي للمعنفات؟
8- هل تختلف درجة العنف ضد المرأة باختلاف المستوى التعليمي لمرتكبي العنف؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بما يلي:

أولاً: الأهمية النظرية:

تكمن أهمية الدراسة في:

1- البحث في ظاهرة اجتماعية لا تتوفر حولها دراسات كافية في المجتمع الأردني، بهدف الكشف عن حجم ظاهرة العنف ضد المرأة وأكثر أشكاله شيوعاً، ومعرفة أسبابه، ومحاولة تحديد العوامل التي تؤدي إلى حدوثه.

2- إضافة علمية للإسهام في إثراء المكتبة الأردنية، مما قد يساعد الباحثين في المستقبل على الاستناد إلى ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج وتوصيات.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

قد تساعد الدراسة فيما ستنتهي إليه من نتائج وما ستفضي إليه من توصيات في مساعدة المسؤولين والمهتمين بالموضوع على وضع الآليات المناسبة للحد من تلك الظاهرة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف إلى حجم مشكلة العنف ضد المرأة في محافظة الكرك.

2- التعرف إلى أشكال العنف ضد المرأة في محافظة الكرك.

3- التعرف إلى أسباب العنف ضد المرأة في محافظة الكرك.

4- التعرف إلى خصائص النساء المعنفات في محافظة الكرك.

5- تحديد ابرز خصائص مرتكبي العنف ضد المرأة في محافظة الكرك.

6- التعرف على درجة الاختلاف في ممارسة العنف ضد المرأة في في محافظة الكرك باختلاف المستوى التعليمي لمرتكبي العنف.

مفاهيم الدراسة النظرية والإجرائية:

العنف: هو الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر المادي والنفسي والشخصي وإتلاف الممتلكات (Obada & Abu-Dwuh, 2008).

العنف ضد المرأة: ويعرفه قاموس مصطلحات المركز العربي للمصادر والمعلومات بأنه: كل عنف يقع في إطار العائلة ومن فبل احد أفرادها بما له من سلطة أو ولاية أو علاقة بالمجني عليها (Al-Rediean, 2008).

ويعرفه الإعلان العالمي لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة: على أنه: أي اعتداء ضد المرأة مبني على أساس الجنس، والذي يتسبب في إحداث إيذاء أو الم جسدي أو جنسي أو نفسي للمرأة، ويشمل التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريات سواء حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة (National Council For Family, 2008).

ويعرف العنف ضد المرأة إجرائياً: بأنه الدرجة التي تحصل عليها المبحوثة على الاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

مفهوم العنف:

لقد تم تناول مفهوم العنف بشكل موسع من قبل العديد من علماء الاجتماع وعلماء النفس, ونظراً لما يكتنف هذا المصطلح من مضامين أيديولوجية وسياسية وثقافية، فأصبح من الصعوبة الاتفاق على تعريف موحد حوله. فبالرغم من الاتفاق على أن العنف ظاهرة توجد في كل المجتمعات الإنسانية، إلا أن المهتمين بتلك الظاهرة اختلفوا في صياغة التعريفات حول العنف وفقاً لضيق أو اتساع الزاوية التي ينظر منها كل منهم إلى هذه الظاهرة.

ويعرَّف العنفُ حسب الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، والذي وقعته الأمم المتحدة سنة (1993) بأنه: "أيُ فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يُحتمل أن ينجمَ عنه أذى أو معاناةٌ جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديدُ باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (Al-Gawasmah, 2010). ويمكن القول إن هذا التعريف قاصر حيث يركز على جانب واحد هو الجنس.

ويعرفه (Hamdan & Altaranwah, 2004) بأنه: الاعتداء البدني أو النفسي الواقع على الأشخاص، ويحدث تأثيرا أو ضررا ماديا أو معنويا مخالفا للقانون، ويعاقب عليه القانون، وهو سلوك يتسم بالعدوانية يصدر من قبل طرف قد يكون فردا أو جماعة أو دولة لهدف إخضاع الطرف المعتدى عليه في إطار قوة غير متكافئة مما يسبب في إلحاق إضرار مادية، معنوية، نفسية للفرد أو الجماعة.

ومن التعريفات التي تعد أكثر دقة وتحديداً لمفهوم العنف هو تعريف الموسوعة العلمية (Universals) فأشارت إلى أن مفهوم العنف يعني كل فعل يمارس من طرف فرد أو جماعة ضد فرد أو أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً، وهو فعل عنيف يجسد القوة المادية أو المعنوية (Al-Mutawa, 2008).

ويعرف العنف ضد المرأة بأنه" تلك الأفعال التي تتضمن عنفاً جسدياً ضاراً موجهاً نحو النساء بوساطة أزواجهن ويشمل الإيذاء الجنسي والاغتصاب الزوجي (Helmy, 1999).

العنف ضد المرأة:

العنف ضد المرأة ظاهرة قديمة ومستمرة يكاد لا يخلو منها أي من المجتمعات مهما بلغت درجة تحضره أو تقدمه، والتعريف النفسي للعنف هو "نمط من أنماط السلوك ينتج عن حالة إحباط ويكون مصحوبا بعلامات التوتر، ويحتوي على نية مبيته لإلحاق ضرر مادي أو معنوي بكائن حي" وهذا يعني أن العنف عادة ما يحدث كاستجابة لمواقف إحباط يتعرض لها الفرد ويعبر عنها بانفعالات غاضبة تسعى إلى إلحاق الأذى بالآخرين. أما التعريف الاجتماعي للعنف فهو "الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي والبدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية" (Al-Kateeb, 2002) إن قضية العنف ضد المرأة واحدة من الملفات المتعلقة بقضايا المرأة والتي لاقت اهتماماً دولياً منذ مطلع السبعينات من القرن المنصرم، فقد تم طرحها من قبل الأمم المتحدة في ثلاثة مؤتمرات هي: (مكسيكو 1975، وكوبنهاجن 1980، ونيروبي 1985)، حيث تدرجت من مفهوم العنف المنزلي إلى العنف ضد المرأة بأشكاله المختلفة وبخاصة البغاء القسري، والنساء رهن الاعتقال، وفي ظل النزاعات المسلحة. واتخذت القضية زخماً كبير واهتماماً من خلال إصدار إعلان القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة الذي اتخذته الجمعية العامة في ديسمبر عام (1993)

فقد تم من خلال هذا الإعلان بلورة مفهوم العنف بأنماطه الثلاثة (البدني والجنسي والنفسي) وأطر ممارسته" داخل الأسرة، والعنف داخل المجتمع، والعنف الذي تمارسه الدولة" (Ali, 2007).

ويشير (Herstone & Trinder, 1997) إلى أن العنف يؤثر على رعاية المرأة لأطفالها؛ وذلك بسبب وجود علاقة قوية تجمع بين عيشها بأمان وبين رعايتها لأطفالها.

وتفيد إحصائيات منظمة الصحة العالمية بأن ثلثي النساء في العالم يتعرضن للإيذاء بسب العنف ضدهن، حيث تشكل النساء الغالبية العظمى من مجمع ضحايا العنف الأسري، فيقدر عدد النساء اللواتي يتعرضن للعنف بـ (12) مليون امرأة. كما أفادت التقارير بأن (78%) من النساء كن ضحايا المطاردات والمضايقات بمقابل (22%) من الرجال (Al-Shahrani, 2008).

أما في الأردن، فيمكن القول إن العنف الموجه ضد أفراد الأسرة في المجتمع، قد ازداد في السنوات القليلة الماضية؛ وتحديدا بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالأردن في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، والتي كان لها الأثر الأكبر في تزايد حجم البطالة وانخفاض المستوى الاقتصادي، الأمر الذي دفع بالكثيرين - كنوع من الهروب - للإقدام على الإدمان على الكحول والمخدرات، وبالتالي ممارسة العنف الأسري تحت تأثير هذا الإدمان. وقد ازداد العنف الأسري بشكل ملحوظ بعد حرب الخليج الثانية سنة (1991) نتيجة للهجرة المفاجئة التي حدثت بعد تلك الحرب، حيث ازداد عدد السكان تقريباً وخلال فترة زمنية لا تتعدى الشهرين بنسبة وصلت إلى (11%) من عدد السكان الأصليين، وقد نجم عن ذلك ضائقة اقتصادية واجتماعية، واختلالات واسعة في بنيان المجتمع وأدائه، قادت إلى ازدياد عدد حالات العنف المتمثلة بالاغتصاب والاعتداء الجسدي كالضرب والقتل والسطو، بالإضافة إلى ازدياد حالات الإدمان على الكحول والمخدرات (Najadat, 2007).

وتشير دراسة (National Council for Family, 2008) إلى أنه نظرا لغياب تعريف متفق علية بين جميع المؤسسات الحكومية والخاصة للعنف ضد المرأة في الأردن، فإن معرفة حجم المشكلة يصبح معقدا حيث تتفاوت الأرقام والعوامل المرتبطة بحدوثه، إضافة إلى أن الدراسات البحثية التي أجريت لمعرفة حجم مشكلة العنف لم تستخدم تعريفات إجرائية متشابهة أو قريبة من بعضها لكي تسهل معرفة حجم المشكلة ومدى مصداقية هذه النتائج، وفيما يلي عرض لحجم المشكلة كما تعرضه المؤسسات المعنية بقضايا العنف.

1- تعاملت إدارة حماية الأسرة في عام (2004) مع (396) حالة اعتداء وقعت على الإناث، و (439) حالة في عام (2005)، أما في عام (2006) فبلغت (430) حالة.

2- تعاملت وزارة التنمية الاجتماعية مع (1200) حالة عنف ضد المرأة عام (2006) وقد قامت دار الوفاق الأسري والتي تعمل تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية بإيواء (290) سيدة لغاية 2007/12/31.

3- تعامل المعهد الدولي لتضامن النساء مع (3146) امرأة بشكل عام ونساء معنفات بشكل خاص عام (2006).

كما وبينت دراسة (Darwish, 2001) أن الأمهات هن الأكثر تعرضاً للعنف الأسري, وأن العنف الأسري هو أكثر أشكال العنف التي تتعرض له المعنفات بنسبة (25.3%).

وتبين بموجب مكتب الخدمة الاجتماعية من العام (2000-2002) أن الإناث هن الأكثر تعرضاً للعنف الأسري، فمن (797) حالة عنف جسدي كان منها (404) حالة من الإناث، ومن (441) حالة تعرضت لعنف نفسي كان منها (238) حالة من الإناث، ومن(288) حالة تعرضت للعنف الجنسي كان منها (177) من الإناث (mosd . 2002).

وتشير إحصائية إدارة حماية الأسرة التابعة لمديرية الأمن العام إلى أن العنف الأسري في تصاعد مستمر، وفيما يتعلق بأكثر الفئات تعرضا للعنف داخل الأسرة، تبين الزوجة والأم هما الأكثر تعرضا للعنف بنسبة 40,6%. والأبناء الذكور 36% بفئاتهم العمرية المختلفة، ثم الإناث 17,5% ، وتبين أن الأكثر ممارسة للعنف على أفراد الأسرة هم الذكور وتحديدا (الزوج 43,5% والأب 31,4% والأبناء الذكور 10%)، كما ظهر أن هناك فئات أخرى تمارس العنف وهي الزوجة والأم 8,6%، ما يظهر أن معظم العنف الممارس في الأسرة هو عنف ذكوري (Al - Ghad Newspaper of Jordan, 2010)

أنماط العنف الأسري ضد المرأة:

يمكن حصر أنماط العنف الأسري الذي تتعرض له المرأة بالاتي:

1- العنف البدني/ الجسدي:

ويعني استخدام القوة الجسدية من قبل أحد أعضاء الأسرة نحو المرأة، ويعد هذا النوع من أكثر أشكال العنف الأسري شيوعاً ووضوحاً، ويشمل الضرب باليد أو الجلد أو شد الشعر وغيرها، أي أنه

كل سلوك يفضي إلى إيذاء المرأة بدنياً (Al-Batoush, 2007 Al-Rediean, 2008). ويعرف العنف الجسدي بأنه: أي فعل يصدر من احد أفراد الأسرة بقصد إلحاق الأذى أو الضرر أو إصابة المرأة، وبشكل يجاوز المألوف من التربية والتهذيب (Eabidu, 2010). وتشكل الزوجات الغالبية العظمى من مجموع الضحايا اللواتي يتعرضن للعنف الجسدي، ويؤثر العنف الجسدي المتبادل بين الزوجين بشكل سلبي على كل أفراد الأسرة سواء أكان هذا العنف موجهاً مباشرة للفرد أم لا (Al-Sami, 2001).

ومن أشد أنواع العنف البدني الذي يمكن أن تتعرض له المرأة هو القتل تحت مبرر ما يسمى بغسل العار؛ وذلك عند إتيان المرأة سلوكاً يخل بالدين والأعراف الاجتماعية (Al-Rediean, 2008).

قد يؤدي العنف إلى إحداث آثار جسدية كالإصابات أو إعاقات جسدية، فقد أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن (من40%–70%) من النساء اللواتي تعرضن للعنف الجسدي قد لحق بهن إصابات جسدية (Abu Hijla, 2004).

2- العنف اللفظي:

يعد العنف اللفظي أشد خطرا على الصحة النفسية للمرأة، فهو لا يترك أثاراً مادية واضحة للعيان، لأنه يقف عند حدود الكلام والإهانات (Najadat, 2007)، ويتجسد هذا النوع من العنف في الشتم، والتوبيخ والنعت بألفاظ نابية، وعدم إبداء الاحترام للمرأة، والسخرية منها، وإحراجها أمام الآخرين كما ويعتبر التهديد نوعاً من أنواع العنف اللفظي وغيرها (Assal, 2003 & Al-Rediean, 2008).

3-العنف الجنسي:

بالنسبة للزوج فيشمل هذا النوع لجوء الزوج إلى استخدام قوته وسلطته المادية والمعنوية لممارسة الجنس مع زوجته، دون أن يراعي وضعها الصحي أو النفسي أو رغبتها الجنسية، ويندرج تحت ذلك استخدام الزوج لطرق وأساليب خارجة عن قواعد الدين والأخلاق في ممارسة الجنس مع زوجته (Al-Batoush, 2007; Assal, 2003). كما ويندرج تحت هذا النوع التحرش الجنسي سواء بالقول أو العمل إذا صدر ذلك من غير الزوج أو التفوه بعبارات أو إيماءات تتم عن رغبة

بممارسة المواقعة الجنسية، أو لمس ما لا يجوز لمسه من جسمها من قبل من لا يجوز لهم ذلك شرعاً، ومن أكثر صور هذا النوع الاغتصاب (Al-Rediean, 2008).

4- العنف الاجتماعي:

ويتجلى هذا النوع من العنف بعدة مظاهر منها حرمان المرأة من العمل, وحرمانها من ممارسة حقوقها الاجتماعية والشخصية، ومتابعة التعليم، وحرمانها من زيارة الأهل والأصدقاء والأقارب، والتدخل بعلاقاتها الشخصية وفي اختيار علاقاتها، وحرمانها من إبداء رأيها في قرارات الأسرة من أجل الحد من نشاطها، وإجبارها على الانقياد نحو متطلبات فكرية وعاطفية، وإبقائها ضمن محيط البيت الذي يشكل مصدر الخطر الحقيقي عليها، وهو محاولة الحد من انخراط المرأة في المجتمع لتقوم بدورها، مما يؤثر على نموها العاطفي ومكانتها الاجتماعية (Al-Ibrahim, 2010; Assal, 2003).

5- العنف النفسي:

يعتبر هذا النوع من أكثر أنواع العنف صعوبة في تحديده وتتبع أثاره على المدى المتوسط والبعيد، كونه يرتبط بمشاعر وأحاسيس المرأة الداخلية، ويصعب على غير المختصين الكشف عما يترتب عليه من أضرار نفسية تطال المرأة، كما وأنه يعد من أشد أنواع العنف خطورة (Eabidu, 2010). ويعرف العنف النفسي ضد المرأة بأنه: "كل فعل أو قول أو سلوك يلحق ضرراً نفسياً بالمرأة وفق ما تقرره المعايير والخبراء وعلماء النفس" (Eabidu, 2010).

6- العنف الصحي:

ويتمثل هذا النوع في حرمان المرأة من الظروف الصحية المناسبة من علاج وتغذي، وكذلك عدم مراعاة الصحة الإنجابية لها، وإجبارها على الحمل المتتالي، وعدم التغذية الجيدة للحامل، ومن صوره تزويج صغيرات السن قبل البلوغ، أو دفعها للنوم أو الإقامة بظروف غير صحية (Al-Ibrahim, 2010; Assal, 2003; Al-Rediean, 2008; Al-Batoush, 2007). وكما ورد في (Al-Awawdah, 2002) فإن أعلى نسبة عنف صحي تكمن في حرمان المرأة من تحديد عدد مرات الحمل، إذ بلغت نسبة من لم يسمحوا لزوجاتهم بذلك (22.8%)، ونسبة من يسمحوا بذلك أحيانا (10.3%).

7- العنف الاقتصادي:

ويشمل حجز الموارد المالية للمرأة والتصرف بها والاستيلاء على ميراثها وأملاكها وراتبها دون الرجوع إليها، وحرمانها من المتطلبات الضرورية كحرمانها من المصروف أو وسائل الترفيه، ويتمثل أيضاً بحرمان المرأة من التصرف بالموارد الاقتصادية والمساهمة في اتخاذ القرارات المالية التي تهمها وتؤثر في مستقبلها، والتي تجعلها تعتمد بشكل كلي على غيرها، أو الإنفاق على حاجاتها الأساسية (Al-Batoush, 2007; Al-Rediean, 2008; Abu-Ghazaleh, 2008)

8- الإهمال و الحرمان:

ويتمثل هذا النوع من العنف بتعمد إهمال حقوق المرأة التي يكفلها الشرع سواء كانت حقوقاً اجتماعية أو نفسية أو صحية أو تعليمية أو حاجات مادية كالمأكل والملبس والمسكن، ومن صور الحرمان عدم تلبية حاجة المرأة إلى العطف والحنان وحرمانها من الحق المشروع بالاختيار (Al-Rediean, 2008).

9- العنف السياسي ضد المرأة:

ويتجلى هذا النوع من العنف في حرمان المرأة من حقها في التصويت والانتخاب والترشيح، وحقها في تولي الوظائف العامة، وحقها في تولي منصب الرئاسة في الدولة (Ali, 2007).

10- التهديد:

وهذا النوع من العنف يتجلى في استخدام الفرد في الأسرة لما منح له من حقوق اجتماعية وقانونية ودينية، لكي يمارس التخويف والتهديد على بقية أفراد أسرته، وفي الغالب يكون الزوج من أكثر الأشخاص المخولين بممارسة هذا الحق على زوجته، ليهدد أمنها واستقرارها إذا لم تنصاع لرغباته، وأحياناً قد يلجأ الزوج إلى تهديد زوجته بالطلاق، أو الزواج عليها من ثانية، أو بطردها من البيت، أو بهجرها، أو بمغادرته للبيت وعدم العودة، أو بحرمانها من أولادها، أو بحرمانها من المصروف، أو شكايتها إلى أهلها (Najadat, 2007).

الخصائص السلوكية والنفسية للمرأة المعنفة:

يشير كابل (Capel) إلى أن المرأة المعنفة تتصف بحب العزلة والبعد عن الأسرة والأصدقاء، كما أنها تشعر بالنقص والدونية وعدم الكفاءة، وتمتاز بسرعة التهيج والإثارة والخوف من الوحدة

(Al-Tarawanh, 2003). ويضيف (Haj-Yahi, 2001) بأنها تتصف بضعف الدافعية والشعور بالعجز، وعدم القدرة على حل المشكلات، وفقدان الامل وتدهور القدرات المعرفية.

كما أنها تتصف بالشعور بالقلق والإحباط، واللامبالاة واضطراب النوم والاكتئاب، وتدني تقدير الذات والخجل والتبلد العاطفي (Ferris, Margot & Laura,1997).

وكما يشير كل من براوني وهيربرت (Browne & Herbert) فإن المرأة المعنفة تشعر بعدم الكفاءة وتدني قيمتها، وتشعر أنها غير محبوبة وعديمة الفائدة وليس لها حق التحكم بحياتها الخاصة، كما تميل لأن تكون غير مؤكدة لذاتها في علاقاتها مع الآخرين، وأنها هي من قال أو فعل الشيء الذي أدى إلى إغضاب زوجها، وعليها تحمل نفسها مسؤولية ما حصل، كما تلوم نفسها باستمرار وتعيش في عزلة اجتماعية وانفعالية ولديها عدد قليل من المعارف والأصدقاء، وتعتمد اقتصاديا على الزوج بشكل كبير، وتتقبل العنف على أنه شيء عادي، ولديها توقعات غير واقعية بإمكانية التحسن (Al-Ibrahim, 2010).

الخصائص العامة لسلوك العنف ضد المرأة:

يمكن أن يتسم سلوك العنف ضد المرأة بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها بالآتي (Obada & Abu Dwuh, 2008):

1- أن العنف ضد المرأة يمكن أن يتخذ صوراً غير فيزيقية ترتبط بالأذى النفسي أو المعنوي.
2- أن العنف ضد المرأة يرتبط عادة بمشكلات التوافق الأسري، فقد يكون العنف حول المجال المادي أو النفسي أو العاطفي أو تربية الأبناء.
3- أن العنف ضد المرأة يرتبط عادة بالحرمان النفسي وعدم القدرة على توكيد الذات.
4- أن العنف ضد المرأة يعبر عن صراع الأدوار أو ضغوطها أو عدم تكاملها أو سوء فهمها أو انعدام القيم وفشل عملية التوجيه والتنشئة الاجتماعية.

وحول علاقة الفقر بالعنف الموجه إلى النساء تشير كيزري (Keizire) إلى أن الإناث ذوات الحالة الاقتصادية والاجتماعية المنخفضة كن أكثر عرضة للعنف من نظيراتهن ذوات الحالة الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة، حيث تبين بأن الحالة المتدنية تساهم في زيادة العنف ضد المرأة، ممثلاً بالعنف الجسدي والجنسي والنفسي، بما في ذلك الضرب المبرح والاغتصاب.

النظريات المفسرة للعنف ضد المرأة:

يوجد بعض النظريات التي فسرت العنف عموماً والعنف ضد المرأة على وجه الخصوص، وهناك مجموعة من النظريات والنماذج التي من الممكن توظيفها في ذلك، ومن تلك النظريات والنماذج يمكن ما يلي:

نظريات الضبط الاجتماعي (Social Bond Theory):

تعد نظرية الضبط الاجتماعي لهرشي (Hirschi) من أشهر التطورات الاجتماعية في تفسير الجريمة، حيث ترى هذه النظرية بأن الأفراد أحرار في ارتكاب الجريمة أو الانحراف, وأن ما يربطهم من علاقات هو الدافع لامتناعهم من ارتكابها. كما أنه يعتقد بأن ظاهرة الانحراف هي نتيجة فشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد. فيبدأ بطرح رأيه عبر تساؤل غير معهود- تكون الإجابة عليه العلاقة بين الفرد والمجتمع- قائلاً: كيف لا ينحرف الأفراد (Al-Warikat, 2008)؛ وحسب زعم النظرية فإن للانحراف، مكافأة اجتماعية يحصل عليها المنحرف مهما كان نوع انحرافه. والأصل أن سلوك الأفراد المعتدل في النظام الاجتماعي إنما ينشأ من سيطرة المجتمع.

ويرى (Hirschi) بأنه عندما تكون الروابط بين الشباب والأفراد الآخرين في حياتهم قوية, وعندما يكون اتجاه التأثير اجتماعياًk فعندها لا يتوقع من الأفراد الانشغال بالسلوكات المنحرفة كتعاطي المخدرات وتناول الكحول. أما عندما تكون تلك الروابط ضعيفة بين الأفراد وأسرهم ومجتمعهم؛ فإن دور الأقران ورفاق السوء يتصاعد لتظهر السلوكات المنحرفة (Kobus, 2003). كما أن أصحاب هذه النظرية يرون أن العنف غريزة إنسانية فطرية تعبر عن نفسها عندما يفشل المجتمع في وضع قيود محكمة على أعضائه، فيرون بأن الأفراد الذين لا يمكن ضبط سلوكهم من خلال الأسرة أو الجماعات الأولية، فإنه يتم ضبط سلوكهم عن طريق القانون أو الخوف من رجال الشرطة، وهذه تسمى وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية، وإذا فشلت هذه الضوابط الرسمية، فيؤدي ذلك إلى ظهور العنف بين أفراد المجتمع. وقد أشار ناي (Naye) إلى أنه يمكن ضبط سلوك العنف الذي يقوم به أحد أفراد الأسرة سواء الرجل أو المرأة عن طريق ثلاثة أنماط هي (Obada & Abu Dwuh, 2008)

1- الضبط المباشر: ويشير إلى الضوابط الخارجية التي توضع أمام الفرد مثل القوانين الرسمية التي تحرم أنواع معينة من السلوك العنيف، كالضرب والقتل وهتك العرض.

2- الضبط غير المباشر: ويركز هذا النمط في الأساس على الارتباط العاطفي بالوالدين والأشخاص المحافظين، ممن ليس لهم صلة بالعنف، وتعد الأسرة من أهم مصادر الضبط المباشر وغير المباشر.

3- الضبط الذاتي: ويشير إلى ما لدى الفرد من شعور يعمل على توجيه سلوكه، فعند اندماج القواعد والقوانين داخل الفرد تصبح جزءاً منه، فإحساس الفرد وشعوره هما اللذان سيوجهان سلوكه.

نظرية التفكك الاجتماعي:

وتنطلق هذه النظرية من فكرة رئيسية مفادها أن السلوك المنحرف هو نتاج ضعف الروابط الأسرية والاجتماعية. والأسرة باعتبار أنها وحدة أساسية في المجتمع فهي معرضة للتفكك الاجتماعي، والتفكك الأسري قد يكون مادياً ويعود لغياب أحد الوالدين أو انفصالهما. أما التفكك المعنوي فيكون بوجود الوالدين ولكن تربطهما علاقة ليست جيدة، ويتخللها المشاجرات. والتفكك الاجتماعي من شأنه إضعاف التنشئة الاجتماعية للأبنا، مما قد يعزز الخلافات بينهم للتطور إلى عنف أسري (Obiedo, 2010).

النظرية البنائية الوظيفية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه (كلود ليفي شتراوس)، وبخاصة البنائيون الوظيفيون: أن العنف لا يكمن إلا داخل سياقه الاجتماعي، فهو إما أن يكون نتيجة لفقدان الفرد الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم سلوك وتوجهه، أو قد يكون نتيجة لفقدان المعايير والضبط الاجتماعي الصحيح، وعليه ينجرف الأفراد إلى العنف، وبمعنى آخر، فإن العنف حسب رأيهم هو واحداً من إفرازات البناء الاجتماعي، ويحدث عندما يفشل المجتمع في تقديم ضوابط قوية على سلوك الأفراد، هذا إضافة إلى أنه نتاج للاحباطات التي تحدثها اللامساواة البنائية بين الأغنياء والفقراء. وتقوم هذه النظرية على مبدأ أن الفرد يقوم بعملية البناء المعرفي ذاتياً من خلال تعامله مع البيئة المحيطة به، وتعد هذه النظرية تحولا تربويا كبيرًا، فهي تركز على كيفية بناء المعرفة، وليس على المعرفة نفسها، وترى إن المعرفة التي يكتسبها الفرد تتولد داخليا بواسطة الفرد نفسه، وليس اعتماداً على المصادر الخارجية، كما أنها تتعامل مع الخبرة، على أنها عملية شخصية تأملية تحويلية تتكامل فيها الأفكار والخبرات والآراء، وبهذا تنمو المعارف والخبرات الجديدة وتتشكل. وأهم مبادئها أن المعرفة غير

موضوعية، بل هي مؤقتة وتطورية وتنتقل عبر الوسائط الاجتماعية والثقافية، وعن طريق اللغة، وأن اكتسابها يتم داخليا بواسطة الفرد نفسه، كما أن عملية تعلم الخبرات عملية بناء، كما أنها عملية شخصية وتأملية، وأن عملية تعلم الخبرات عملية نشطة وتعاونية (Al-Harbi, 2008).

الدراسات السابقة:

أجرت (Al-Awawdah, 2002) دراسة بعنوان "العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم أنواع العنف السائد في المجتمع الأردني ضد الزوجات، ومدى انتشار هذه الظاهرة، والأسباب الكامنة وراءها، وقد صممت الباحثة أداة تتضمن أنواع العنف الوقع على الزوجة (العنف الصحي – العنف الاجتماعي – العنف اللفظي – العنف الجسدي – العنف الجنسي) واشتملت عينة الدراسة على (300) زوجة من القطاعات المختلفة في الأردن (القطاع البدوي/ الريفي/ الحضري/ قطاع المخيمات)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

1- تتعرض النساء في الأردن لجميع أشكال العنف؛ إلا أن العنف الاجتماعي من أكثر أشكال العنف انتشاراً إذ بلغت نسبته (56%) ويعد حرمان المرأة من الخروج للعمل من أكر أشكال العنف الاجتماعي شيوعاً إذ بلغت نسبتها من العينة الكلية (56.8%).
2- يعد العنف اللفظي ثالث أشكال العنف شيوعاً بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت نسبته من العينة الكلية (51%) ثم العنف الجنسي من العينة الكلية (48%) ثم العنف الجسدي من العينة الكلية (30%).

ولم تتوصل وجود فروق دالة إحصائياً بين عمر الزوج وممارسة العنف الاجتماعي والجسدي ضد الزوجة. كما لم تتوصل عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين مدى الحياة الزوجية وممارسة العنف ضد الزوجة. وترى الباحثة أن المرأة تعمد إلى التضحية بأهدافها ومبادئها ومتطلباتها الشخصية مقابل بقاء الأسرة سليمة غير منهارة خوفاً من كلام الناس

وفي دراسة قامت بها (Darwish, 2001) بعنوان" العنف الأسري في مدينة الزرقاء"، وقد أجريت هذه الدراسة لصالح مركز التوعية والإرشاد الأسري في الأردن، وشملت (1164) أسرة في محافظة الزرقاء، بينت الدراسة أن العنف الأسري يقع غالبيته على الزوجات وبنسبة (46.36%), وتبين كذلك أن الأسر الفقيرة التي تتعرض فيها الإناث إلى العنف في المجتمع الأردني قد تجاوزت ثلثي عينة الدراسة، وتبين كذلك أن العنف الأسري هو أكثر أنواع العنف التي تتعرض له الزوجة

بنسبة (25.3%) وكان أكثر أشكاله شيوعاً هو التحقير والسخرية والنعت بألفاظ بذيئة والشتم أمام الآخرين.

وقامت (Al-Batoush, 2007) بدراسة بعنوان"علاقة العنف الأسري والتوتر النفسي لدى الزوجات المعنفات والأبناء المساء إليهم مع بعض المتغيرات الديمغرافية"، هدفت إلى التعرف إلى علاقة المستوى الاقتصادي بمستوى العنف الموجه ضد الزوجات والأبناء، والوقوف على مستوى الضغوط النفسية لدى الزوجات المعنفات، وتكونت عينة الدراسة من (400) فرداً من الأفراد المعرضين للعنف المسجلين رسمياً في مركز حماية الأسرة في محافظة الكرك للعام (2006) بينهم (200) من الزوجات و (200) من الأبناء. وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى العنف الموجه ضد الزوجة بانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة، كما أشارت إلى أن الزوجات أكثر عرضة للعنف الانفعالي والاجتماعي.

الدراسات الأجنبية:

وأجرت (Chenault, 2005) دراسة بعنوان "العنف والإساءة الأسرية ضد المرأة " هدفت إلى التعرف على ظاهرة العنف والإساءة ضد المرأة باستخدام إطار قائم على الثقافة, وتكونت عينة الدراسة من (112) امرأة جامعية، وتم جمع البيانات وتحليلها باستخدام تحليلات أحادية وثنائية ومتعددة، وقد أشارت الغالبية العظمى من أفراد العينة بنسبة (86%) إلى أنهن تعرضن للعنف والإساءة، وكان أكثر أنواع الإساءة شيوعاً الوجدانية بنسبة (76%) ثم العنف الجسدي بنسبة (66%) ويليه العنف الجنسي بنسبة (36%) ثم التهديد بالعنف بنسبة (28%) وأخيراً التسبب في الشعور بالغضب بنسبة (27%)، وأظهرت النتائج إلى وجود درجات منخفضة في تقدير الذات لدى النساء اللاتي تعرضن للعنف خلال مرحلة المراهقة والرشد، كما وجدت درجات مرتفعة في كل من تقدير الذات والمساندة الاجتماعية والعمل الاجتماعي لدى النساء اللاتي تربين في بيئات محافظة وقبلية، كما أشارت النتائج إلى أن غالبية المشاركات لم يسبق لهن التكلم مع الشرطة بنسبة (66%) أو مع أخصائي بنسبة (64%) كما أن ما يزيد بقليل عن نصف عدد المشاركات، سبق لهن التحدث مع صديق موضع ثقة أو قريب بنسبة (53%)، أو استخدام علاج تقليدي أو أحد الطقوس الخاصة للتغلب على الإساءة.

وأجرت (Gist, 2000) بعنوان "تقليل عنف الأزواج ضد المرأة: تقييم فاعلية نظم الحماية"، حيث قامت بقياس حدة عنف الزوج ضد المرأة عند تطبيق نظام حماية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتكونت عينة الدراسة من (90) امرأة طبق عليهن نظام الحماية لمدة تتراوح بين شهر إلى تسعة أشهر. وتراوحت أعمار المشاركات بين (18 و 52) عامًا بمتوسط قدره (32) عاماً وانحراف معياري قدره (55.9) عاماً، وكان الدخل السنوي لغالبية المشاركات أقل من (20000) دولاراً أمريكياً، واستخدم مقياس لقياس شدة العنف، كما استخدم مقياسان فرعيان، أحدهما خاص بالتهديد بالعنف، والآخر خاص بالممارسة الفعلية للعنف. أشارت نتائج الدراسة إلى أن النساء اللاتي شملهن نظام الحماية قل عنهن العنف، وبالتالي فان نظام الحماية يعد طريقة فعالة لتقليل التهديد بارتكاب العنف أو التعرض الفعلي للعنف.

وأجرى لينارت (Lenardt, 2008) دراسة هدفت إلى معرفة نسبة ما يتعرض له النساء المهاجرات والسويديات من عنف من قبل الزوج والمتقدمات بطلب المساعدة إلى مراكز الخدمات الاجتماعية المناوبة (مناوبة النساء Kvinnojour)، وشملت عينة البحث (139) امرأة ممن طلبن المساعدة. استخدم فيها استبيان لمعرفة أسباب العنف ونوعه وبينت النتائج أن (70%) من الرجال المعنفين للنساء هم من المهاجرين والباقي كانوا من السويديين، وأظهرت النتائج أيضاً أن من الأسباب التي دفعت إلى سلوك العنف يتعلق في طباع المهاجرين في السويد وعدم قدرتهم على التكيف في هذا المجتمع، وأكثر أنواع العنف استخداماً هو العنف الجسدي، ومن نتائج الدراسة أيضاً أن هؤلاء النسوة يعشن في عزلة وليس لديهن أقارب أو أصدقاء، كذلك عدم قدرتهن على تعلم اللغة السويدية مما زاد من عزلتهن أكثر، وبينت الدراسة أن هؤلاء النسوة يقعن بين قوتين: عنف الرجل في البيت، والعزلة في المجتمع وشعورهن بالعنصرية من قبل المجتمع السويدي مما أثر سلباً على حالتهن النفسية والصحية المنهجية والتصميم.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، على أساس تحديد خصائص الظاهرة، ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وسبر أغوار المشكلة أو الظاهرة، والتعرف على حقيقتها في ارض الواقع، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات وجمع بيانات وصفية حول الظاهرة وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص النتائج منها.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة وهو عينتها من جميع النساء المعنفات المقيمات والمراجعات لدار الوفاق الأسري بمدينة عمان للمعنفات، حيث تم تطبيق الدراسة على جميع النساء المعنفات المقيمات وعددهن (50) معنفة و(110) مراجعة خلال الفترة من (2010/12/7 ولغاية 2011/1/30)، وبهذا أصبح عدد الاستبانات الموزعة (160) استبانة، فاسترجعت جميع الاستبانات، ووجدت بأنها مكتملة، وتم التحليل الإحصائي على جميع الاستبانات.

أداة الدراسة:

لجمع البيانات تم تطوير استبانة العنف الأسري من خلال الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة مثل دراسة (Al-Batoush, 2007) ودراسة (Obada & Abu Dwuh, 2008) ودراسة (Al-Rediean, 2008) ودراسة (Albdayinat & Abu Hajala, 2005)، والتي تكونت بصورتها النهائية من(48) فقرة، علماً أن الاستبانة تكونت من ثلاثة أجزاء بحيث تضمن الجزء الأول: المتغيرات الشخصية والديمغرافية، وتضمن الجزء الثاني والرئيسي درجة ممارسة العنف وأشكاله، في حين تكون الجزء الثالث من عوامل العنف ضدّ المرأة وأسباب استمراره وعدد فقراته (23) فقرة، موزعة على خمس مجالات (العنف الانفعالي/ العاطفي، والعنف الاجتماعي، والعنف المادي، والعنف الجسدي، والعنف الجنسي)، أما الجزء الثالث فقد اشتمل على(23) فقرة موزعة على حمس مجالات (الأنظمة السياسية والقضائية، ومجال تساهل المحيط المباشر مع العنف ضد المرأة، ومجال نقص الدّعم المجتمعي للنساء في المحيط العام، والمجال الاقتصادي، ومجال الأسباب التي تتعلق بالمرأة).

وسيتم الحكم على درجة العنف حسب المعيار الآتي:

1- من 1.00- أقل من 2.34 بدرجة منخفضة.

2- من 2.34- أقل من 3.68 بدرجة متوسطة.

3- من 3.68 -5.00 بدرجة مرتفعة.

صدق الأداة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بطريقتين: الأولى باستخدام صدق المحكمين، حيث وزعت الاستبانة على (8) محكمين من أساتذة الجامعات الأردنية والسعودية في علم الاجتماع، وتم الأخذ بملاحظاتهم وتعديلاتهم، حيث تم الإبقاء على الفقرات التي اتفق عليها (80%) من المحكمين، ولم يتم حذف أي فقرة، والملحق (ج) يبين قائمة بأسماء المحكمين.

أما الطريقة الثانية فتم التحقق من صدق الاستبانة باستخدام صدق البناء الداخلي, حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية تكونت من(25) معنفة تم اختيارهن من داخل مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة على الفقرة والدرجة على البعد، ويبين الجدول(1) معاملات صدق البناء

جدول(1) صدق البناء الداخلي لأداة الدراسة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
الجزء الثاني(أشكال العنف)											
1	.496**	9	.589**	17	.560**	25	.529**	33	.581**	41	.470**
2	.375**	10	.537**	18	.737**	26	.666**	34	.740**	42	.500**
3	.588**	11	.738**	19	.728**	27	.640**	35	.778**	43	.572**
4	.584**	12	.750**	20	.624**	28	.687**	36	.792**	44	.409**
5	.804**	13	.760**	21	.589**	29	.566**	37	.499**	45	.599**
6	.620**	14	.574**	22	.687**	30	.728**	38	.694**	46	.567**
7	.764**	15	.755**	23	.671**	31	.626**	39	.598**	47	.374**
8	.668**	16	.506**	24	.624**	32	.735**	40	.404**	48	.371**
الجزء الثالث (عوامل العنف ضدّ المرأة وأسباب استمراره)											
1	.619**	5	.634**	9	.526**	13	.574**	17	.694**	21	.496**
2	.620**	6	.653**	10	.600**	14	.519**	18	.375**	22	.529**
3	.643**	7	.648**	11	.675**	15	.599**	19	.604**	23	.687**
4	.737**	8	.576**	12	.634**	16	.567**	20	.620**		

** تعني ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($0.01\geq\alpha$)

يتضح من خلال الجدول (1) بأنه توفرت لأداة الدراسة دلالات صدق بناء داخلي جيدة، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.371–0.804) وجميعها كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.01$).

ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات الاستبانة بطريقتين: الأولى باستخدام ثبات الإعادة (Test Retest) حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية وعددها (25) معنفة مرتين وبفارق زمني قدره (16) يوماً بين التطبيقين، وبحساب معامل ارتباط بيرسون لدرجات المعنفات على الاستبانة بين مرتي التطبيق، بلغ معامل الارتباط المحسوب بهذه الطريقة (0.88) وتعد هذه القيمة مرتفعة ومقبولة لمثل هذا النوع من الدراسات. والطريقة الثانية باستخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي وقد بلغ معامل الارتباط المحسوب بهذه الطريقة (0.96)، وهو معامل صدق مرتفع.

إجراءات الدراسة:

1- بعد أن تم تحديد عنوان الدراسة تم بناء أدات القياس والتحقق من دلالات صدقها وثباتها.

2- تم تحديد مكان إجراء الدراسة والذي تمثل بدار الوفاق الأسري للمعنفات بمدينة عمان، حيث اختيرت عينة الدراسة من المقيمات والمراجعات للدار.

3- تم الحصول على الموافقات الرسمية لاجراء الدراسة على المعنفات في الدار، وبالطرق الرسمية.

4- تم تدريب المشرفات في الدار على تطبيق الاستبانة وتحت إشراف الباحث.

5- تم جمع الاستبانات، ثم إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة للخروج بالنتائج.

المعالجات الإحصائية:

1- للإجابة عن الأسئلة الأول والثالث: تم استخدام التكرارات والنسب المئوية.

2- للإجابة عن الأسئلة الثاني والثالث: تم استخدام الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

3- للإجابة عن الأسئلة الرابع والخامس والسادس: تم استخدام تحليل التباين الأحادي.

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات:

عرض النتائج:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ونصه" ما أبرز الخصائص الديمغرافية للمرأة المعنفة في المجتمع الأردني"؟

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب التكرارات والنسب المئوية لجملة من الخصائص كالآتي:

أولاً: مكان الإقامة:

جدول(2) توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان الإقامة

مكان الإقامة	العدد	النسبة المئوية
مدينة	109	%68.1
ريف	28	%17.5
بادية	10	%6.2
مخيمات	13	%8.1
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول (2) أن غالبية المعنفات هن ممن يسكن المدن، حيث بلغت نسبتهن (68.1%)، في حين أن (6.2%) هن من سكان البادية, كن من المراجعات، وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن طبيعة المكان الذي تقيم به المرأة يؤثر على مدى تعرضها للتعنيف، حيث أن الريف والبادية والمخيمات ما زالت تمتلك بعض من عاداتنا وتقاليدنا والتي تحُظُنا على مراعاة المرأة والتعامل معها برفق وعطف، بينما في المدينة فإن هناك الكثير من التطورات والتغيرات التي أثرت بشكل جذري على طبيعة العلاقة بين المرأة والرجل مما أفقد المرأة نظرة العطف والحنان من قبل الرجل فزادت ظاهرة العنف إتجاهها.

ثانياً: العمر:

جدول (3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر للمعنفة

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	44	%27.5
من20 سنة إلى أقل من 30 سنة	62	%38.8
من30 سنة إلى أقل من 40 سنة	30	%18.8
40 سنة فأكثر	24	%15.0
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول (3) بأن أكثر النساء المعنفات تتراوح أعمارهن من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة وبنسبة (38.8%)، أي أكثر من ثلث عينة الدراسة، في حين شكلت النساء التي أعمارهن 40 سنة فأكثر، ما نسبته (15%) من المعنفات، كما ويلاحظ بأن من أعمارهن أقل من 30 سنة شكلن ما نسبته (66.3%) من المعنفات؛ أي ثلثي أفراد العينة، وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن النساء في الأعمار أقل من 20 سنة تكون في بيت أهلها وفي هذه الحالة فإنها لا تمتلك رأياً تشاركه ولا يمكن لها الدفاع عن نفسها بشكل مناسب حيث أنها لا تكون على دراية بحقوقها، أما بالنسبة للنساء اللواتي أعمارهن بين 20–30 سنة فإن المرأة في هذا العمر تكون في بداية زواجها أو على أبواب الزواج لذلك فهي تكون مجرد أداة يتعامل معها الزوج كيفما يشاء، أما في باقي السنوات فإن المرأة تكون قد إكتسبت خبرة وتجربة قادرتين على منحها وقاية كافية من ظاهرة العنف.

ثالثاً: عدد مرات الزواج:

جدول (4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد مرات الزواج

عدد مرات الزواج	العدد	النسبة المئوية
مرة واحدة	103	%66.5
مرتين	37	%23.8
ثلاث مرات فأكثر	15	%9.7
المجموع	155	%100

يتضح من خلال الجدول (4) بأن أكثر النساء المعنفات تزوجن لمرة واحدة وبنسبة (66.2%) من المعنفات؛ أي ما يعادل ثلثي عينة الدراسة، ومن تزوجن مرتين شكلن ما نسبته (23.8)، ومن تزوجن ثلاث مرات فأكثر شكلن ما نسبته (10%) من المعنفات.

رابعاً: الحالة الاجتماعية:

جدول (5) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
متزوجة	104	%65.0
مطلقة	51	%31.9
عزباء	5	%3.1
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(5) بأن أكثر النساء المعنفات هن من المتزوجات وبنسبة (65%) من المعنفات؛ أي أكثر من نصف عينة الدراسة، كما وشكلت المطلقات ما نسبته (31.9%)، في حين شكلت العزباوات ما نسبته (3.1%)، وتشير هذه النتيجة أن الأزواج هم من أكثر ممارسي العنف ضد النساء، كما يتضح بأن هناك آخرون ممن يمارسون العنف، ومما يدل على ذلك تعرض المطلقات والعزباوات، وتبدو هذه النتيجة منطقية، حيث أن المطلقات يتعرضن للعنف أكثر من العزباوات.

خامساً: الدخـــــل:

جدول (6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري بالدينار الأردني

الدخل الشهري بالدينار الأردني	العدد	النسبة المئوية
أقل من 200	63	%39.4
من 200 إلى اقل من 400	78	%48.8
400 فما فوق	19	%11.9
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول (6) بأن ما يقارب نصف النساء المعنفات يتراوح دخلهن الشهري بين (من200 دينار إلى أقل من 400 دينار) وبنسبة (48.8%) من المعنفات، في حين أن من دخلهن الشهري (400 دينار فما فوق) كانت نسبتهن (11.9%) من المعنفات، كما وشكلت من كان دخلهن أقل من 200 دينار أكثر من ثلثي عينة الدراسة وبنسبة بلغت (39.4%).

سادساً: المستوى التعليمي للمعنفة:

جدول(7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي للمعنفة

المستوى التعليمي للمعنفة	العدد	النسبة المئوية
لا تقرأ ولا تكتب	42	%26.2
ثانوية عامة فأقل	77	%48.1
بكالوريوس	32	%20.0
دراسات عليا	9	%5.6
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول (7) بأن ما يقارب ثلاثة أرباع النساء المعنفات مستواهن التعليمي أقل من الثانوية العامة وبنسبة (74.3%) من المعنفات، منهن (26.2%) لا يقرأن ولا يكتبن، كما وبلغت نسبة المعنفات ممن مستواهن التعليمي دراسات عليا بلغت (5.6%) من المعنفات.

سابعاً: عدد سنوات الزواج

جدول (8) توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الزواج للمعنفة

عدد سنوات الزواج	العدد	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	78	%50.3
من6- أقل من11سنة	43	%27.7
11 سنة فأكثر	34	%21.9
المجموع	155	%100

يتضح من خلال الجدول (8) بأن ما يقارب من نصف المعنفات هن ممن عدد سنوات الزواج (5سنوات فأقل)، حيث بلغت نسبتهن (50.3%) من المعنفات، أما من كانت مدة زواجهن (من6 إلى أقل من11سنة) فبلغت نسيتهن (27.7%) من المعنفات، في حين شكلت من عدد سنوات زواجهن (11سنة فأكثر) ما نسبته (21.9%) من المعنفات.

سابعاً: عمل المرأة المعنفة:

جدول(9) توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمل المرأة المعنفة

عمل المرأة المعنفة	العدد	النسبة المئوية
ربة بيت	104	%65.0
القطاع الحكومي	40	%25.0
القطاع الخاص	16	%10.0
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(9) بأن غالبية المعنفات هن من ربات البيوت حيث شكلن ما نسبته (65%) من المعنفات؛ أي ما يقارب ثلثي العينة.

ثامناً: عمر المرأة المعنفة عند الزواج:

جدول (10) توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر المرأة المعنفة عند الزواج

عمر المرأة المعنفة عند الزواج	العدد	النسبة المئوية
20سنة فأقل	60	%38.7
من21سنة إلى 30سنة	62	%40.0
31سنة فأكثر	33	%21.3
المجموع	155	%100

يتضح من خلال الجدول (10) بأن غالبية المعنفات كانت أعمارهن (20 سنة فأقل) عند الزواج حيث شكلن ما نسبته (38.7%) من المعنفات؛ كما شكلت من كانت أعمارهن (من21 سنة إلى 30 سنة) ما نسبته (40%)، في حين شكلت من كانت أعمارهن (31 سنة فأكثر) عند الزواج ما نسبته (21.3%) من المعنفات. وتدل هذه النتيجة على مشكلات الزواج المبكر.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أبرز خصائص مرتكبي العنف ضد المرأة في محافظة الكرك؟

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب التكرارات والنسب المئوية لجملة من الخصائص كالآتي:

أولاً: من يمارس العنف ضد المرأة:

جدول(11) توزيع عينة الدراسة حسب متغير من يمارس العنف ضد المرأة

من يمارس العنف ضد المرأة	العدد	النسبة المئوية
الأب	7	%4.4
الزوج	97	%60.6
الأخ	36	%22.5
الابن	2	%1.2
غيرهم	18	%11.2
المجموع	160	%100

يتبين من الجدول (11) بأن غالبية ممارسي العنف هم من الأزواج، حيث شكلوا ما نسبته (60.6%) من أفراد العينة، كما ويتبين بأن الأخوة جاءوا في المرتبة الثانية وبنسبة بلغت (22.5%)، كما وشكل الآباء والأبناء النسب الأقل حيث شكل الآباء ما نسبته (4.4%)، وشكل الأبناء ما نسبته (1.2%)، أما غير هؤلاء فشكلوا ما نسبته (11.2%).

ثانياً: المستوى التعليمي لممارس العنف:

جدول(12) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي لممارس العنف ضد المرأة

المستوى التعليمي للمعنفة	العدد	النسبة المئوية
لا يقرأ ولا تكتب	39	%24.4
ثانوية عامة فأقل	82	%51.2
بكالوريوس	29	%18.1
دراسات عليا	10	%6.2
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول (12) بأن غالبية ممارسي العنف هم ممن مستواهم التعليمي (ثانوية عامة فأقل ويقرأ ويكتب) بنسبة بلغت (51.2%) من أفراد العينة؛ حيث شكلوا أكثر من النصف، كما يتبين بأن ما يقارب ربع أفراد العينة هم ممن مستواهم التعليمي (لا يقرأ ولا تكتب) وبنسبة بلغت (24.5%) من أفراد العينة, في حين شكل من يحملون مؤهلات دراسات عليا ما نسبته (6.2%) من أفراد العينة.

وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن الأشخاص الذين لا يمتلكون مؤهلات علمية لديهم تفكير رجعي وبدائي نوعاً ما بحيث أنهم ما زالوا على سابق عهدهم في نظرتهم للمرأة بأنها أداة تعمل في البيت من غير كلل أو ملل، كما أن عدم إمتلاك الأشخاص لمستوى تعليمي مُناسب يجعلهم غير قادرين على مُجاراة حقيقة أن المرأة هي نصف المُجتمع وأن المجتمع لا يمكن لهُ أن يتقدم أو يتطور من دون المرأة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ونصه "ما مدى تعرض النساء المعنفات للعنف في محافظة الكرك؟".

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثات حول مدى تعرضهن للعنف والجدول (13) يبين ذلك:

جدول (13) تكرار العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني

الاستجابة	العدد	النسبة المئوية
دائماً	59	%36.9
متقطعاً	65	%40.6
قليلاً	36	%22.5
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول (13) بأن أكثر من ثلث أفراد العينة من المعنفات كانت أجابتهن بأن ممارسة العنف نحوهن بشكل دائم بنسبة بلغت (36.9%)، وأجابت (40.6%) من المعنفات بأنه بشكل متقطع، في حين كانت إجابة (22.5%) من المعنفات بأنه بدرجة قليلة، وتشير هذه النتيجة إلى أن حجم العنف مرتفع نحو المعنفات.

جدول(14) خصائص عينة الدراسة من حيث عمر المعنفة وعمر الزوج وعدد سنوات الزواج

المتغير		العدد	النسبة المئوية
عمر المعنفة	أقل من 20 سنة	44	%27.5
	من20 سنة إلى أقل من 30 سنة	62	%38.8
	من30 سنة إلى أقل من 40 سنة	30	%18.8
	40 سنة فأكثر	24	%15.0
المجموع		160	%100
عمر الزوج	20سنة فأقل	59	%36.9
	21–أقل من30 سنة	64	%40.0
	31سنة فأكثر	37	%23.1
المجموع		160	%100
عدد سنوات الزواج	5 سنوات فأقل	78	%50.3
	من6–أقل من11 سنة	43	%27.7
	11 سنة فأكثر	34	%21.9
المجموع		155	%100

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع ونصه" ما أشكال العنف ضد المرأة في محافظة الكرك"؟

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المعنفات على مجالات الاستبانة بأشكال العنف والجدول (15) يبين ذلك:

جدول(15) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المعنفات على مجالات العنف

المجال (شكل العنف)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجته
العنف الاجتماعي	3.52	1.16	1	متوسطة
العنف الانفعالي/ العاطفي	3.44	1.07	2	متوسطة
العنف المادي	3.00	1.24	3	متوسطة
العنف الجنسي	2.95	1.34	4	متوسطة
العنف الجسدي	2.43	1.08	5	متوسطة

يتضح من خلال الجدول (15) أن مجال العنف الاجتماعي قد جاء في المرتبة الأولى وبدرجة متوسطة وبوسط حسابي بلغ (3.52) وانحراف معياري (1.16)، وتلاه في المرتبة الثانية مجال العنف الانفعالي/ العاطفي وبدرجة متوسطة وبوسط حسابي بلغ (3.44) وانحراف معياري (1.07)، ثم مجال العنف المادي وبدرجة متوسطة وبوسط حسابي بلغ (3.00) وانحراف معياري (1.24)، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال العنف الجسدي وبدرجة متوسطة وبوسط حسابي بلغ (2.43) وانحراف معياري (1.08).

كما تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل مجال كما يلي:

أولاً: مجال العنف الاجتماعي:

جدول (16) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال العنف الاجتماعي

رقم الفقرة	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة ممارستها
21	يتم التدخل بعلاقاتي الشخصية	3.77	1.38	1	مرتفعة
19	لا تتاح لي الفرصة لإبداء رأيي فيما يخص الأسرة	3.76	1.41	2	مرتفعة
20	يتم التدخل بطريقة لباسي	3.70	1.52	3	مرتفعة
24	لا يسمح لي بزيارة صديقاتي	3.62	1.57	4	متوسطة
23	يتم معاملتي كخادمة	3.59	1.58	5	متوسطة
18	يتم حرماني من زيارة الأهل والأقارب	3.26	1.54	6	متوسطة
17	أشعر بأني محرومة من حقي بالعمل	3.25	1.63	7	متوسطة
22	يتم حرماني من حقي في التعليم	3.20	1.64	8	متوسطة
الكلي		3.52	1.16	متوسطة	

يتبين من الجدول (16) أن ثلاثة فقرات من فقرات مجال العنف الاجتماعي قد جاءت بدرجة مرتفعة، وقد حلت الفقرة رقم (21) والتي تنص على "يتم التدخل بعلاقاتي الشخصية" في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة بوسط حسابي بلغ (3.77) وانحراف معياري (1.38)، وتلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (19) والتي تنص على "لا تتاح لي الفرصة لإبداء رأيي فيما يخص الأسرة" وبدرجة

مرتفعة بوسط حسابي بلغ (3.76) وانحراف معياري (1.41)، في حين حلت الفقرة رقم (22) والتي تنص على "يتم حرماني من حقي في التعليم" وبدرجة متوسطة بوسط حسابي بلغ (3.20) وانحراف معياري (1.64).

ثانياً: مجال العنف العاطفي:

جدول (17) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال العنف الانفعالي/ العاطفي

رقم الفقرة	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة ممارستها
10	أتعرض للصراخ	4.02	1.20	1	مرتفعة
14	أتعرض للوم لكل تصرف أقوم به	3.95	1.31	2	مرتفعة
8	لا تتاح لي حرية التعبير	3.76	1.43	3	مرتفعة
3	أتعرض لانتقادات لاذعة	3.71	1.44	4	مرتفعة
6	أتعرض للسب والشتم	3.67	1.28	5	متوسطة
15	يتم توبيخي لأي فعل أقوم به	3.64	1.46	6	متوسطة
13	أتلقى أوامر متضاربة	3.62	1.38	7	متوسطة
12	يتم تهديدي بالعقاب	3.56	1.63	8	متوسطة
7	يتم مناداتي بألقاب نابية	3.55	1.53	9	متوسطة
5	يتم تجاهلي	3.45	1.52	10	متوسطة
11	يتم تهديدي بالقتل	3.25	1.72	11	متوسطة
2	اشعر بأن زوجي يسخر مني	3.16	1.38	12	متوسطة
9	يتم مراقبتي عند خروجي من المنزل	3.12	1.69	13	متوسطة
1	يتم معاقبتي بالحبس	3.05	1.66	14	متوسطة
4	أتعرض للبصاق بوجهي	2.77	1.49	15	متوسطة
16	لا يتم السماح لي بممارسة شعائري الدينية بحرية	2.71	1.66	16	متوسطة
الكلي		3.44	1.07	متوسطة	

يتبين من الجدول (17) أن أربع فقرات من فقرات مجال العنف العاطفي قد جاءت بدرجة مرتفعة، وقد حلت الفقرة رقم (10) والتي تنص على"أتعرض للصراخ" في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة بوسط حسابي بلغ (4.02) وانحراف معياري (1.20)، وتلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم

(14) والتي تنص على "أتعرض للوم لكل تصرف أقوم به" وبدرجة مرتفعة بوسط حسابي بلغ (3.95) وانحراف معياري (1.31)، في حين حلت الفقرة رقم(16) والتي تنص على "لا يتم السماح لي بممارسة شعائري الدينية بحرية" في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة بوسط حسابي بلغ (2.71) وانحراف معياري (1.66) في المرتبة الأخيرة.

ثالثاً: مجال العنف المادي:

جدول (18) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال العنف المادي

رقم الفقرة	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة ممارستها
31	يتم الاستيلاء على مالي الخاص	3.45	1.62	1	متوسطة
33	يتم طردي من المنزل	3.42	1.57	2	متوسطة
32	يتم إجباري على القيام بأعمال مرهقة	3.32	1.56	3	متوسطة
29	لا يتم مراعاة صحتي الإنجابية	3.20	1.51	4	متوسطة
27	لا يتم توفير اللباس الكافي لي	3.19	1.62	5	متوسطة
28	لا يوفر لي العلاج اللازم	3.15	1.61	6	متوسطة
25	يتم تخريب ممتلكاتي الخاصة	3.14	1.64	7	متوسطة
30	يتم منعي من زيارة الطبيب عند اللزوم	3.11	1.76	8	متوسطة
26	لا يوفر لي الطعام الكافي	3.09	1.60	9	متوسطة
الكلي		3.00	1.24	متوسطة	

يتبين من الجدول (18) أن جميع فقرات مجال العنف المادي قد جاءت بدرجة متوسطة، وقد حلت الفقرة رقم (31) والتي تنص على "يتم الاستيلاء على مالي الخاص" في المرتبة الأولى وبدرجة متوسطة بوسط حسابي بلغ (3.45) وانحراف معياري (1.62)، وتلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (33) والتي تنص على "يتم طردي من المنزل" وبدرجة متوسطة بوسط حسابي بلغ (3.42) وانحراف معياري (1.57)، في حين حلت الفقرة رقم (16) والتي تنص على "لا يوفر لي الطعام الكافي" وبدرجة متوسطة بوسط حسابي بلغ (3.09) وانحراف معياري (1.60).

رابعاً: مجال العنف الجنسي:

جدول(19) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال العنف الجنسي

رقم الفقرة	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة ممارستها
43	أتعرض لألفاظ جنسية سيئة	3.35	1.69	1	متوسطة
45	لا يتم مراعاة وضعي النفسي أثناء المعاشرة الجنسية	3.20	1.55	2	متوسطة
46	لا يتم مراعاة وضعي الصحي أثناء المعاشرة الجنسية	3.07	1.60	3	متوسطة
48	أتعرض للخيانة الزواجية	3.07	1.64	4	متوسطة
42	يتم إجباري على ممارسات جنسية لا ارغب بها	2.71	1.64	5	متوسطة
47	يتم دفعي لإقامة علاقات جنسية مع الآخرين	2.66	1.73	6	متوسطة
44	اجبر على مشاهدة أفلام جنسية	2.59	1.59	7	متوسطة
	الكلي	2.95	1.34		متوسطة

يتبين من الجدول (19) أن جميع فقرات مجال العنف الجنسي قد جاءت بدرجة متوسطة، وقد حلت الفقرة رقم (43) والتي تنص على "أتعرض لألفاظ جنسية سيئة" في المرتبة الأولى وبدرجة متوسطة بوسط حسابي بلغ (3.35) وانحراف معياري (1.69)، وتلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم(45) والتي تنص على "لا يتم مراعاة وضعي النفسي أثناء المعاشرة الجنسية" وبدرجة متوسطة بوسط حسابي بلغ (3.20) وانحراف معياري (1.55)، في حين حلت الفقرة رقم (44) والتي تنص على "أجبر على مشاهدة أفلام جنسية" وبدرجة متوسطة بوسط حسابي بلغ (2.59) وانحراف معياري (1.59).

رابعاً: مجال العنف الجسدي

جدول (20) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال العنف الجسدي

رقم الفقرة	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة ممارستها
34	يتم تعرضي للدفع	3.51	1.56	1	متوسطة
36	أتعرض للضرب باستخدام أعضاء الجسم (عض، قبضة يد، قدم...الخ)	3.35	1.54	2	متوسطة
35	يتم شدي من شعري	3.25	1.61	3	متوسطة
38	أتعرض للضرب بأثاث المنزل	3.10	1.66	4	متوسطة
39	أتعرض للضرب بأدوات حادة	2.91	1.74	5	متوسطة
37	أتعرض للحرق والكي	2.44	1.71	6	متوسطة
41	أجبر على شرب المشروبات الكحولية	2.30	1.69	7	متوسطة
40	أجبر على التدخين	2.29	1.62	8	متوسطة
الكلي		2.43	1.08	متوسطة	

يتبين من الجدول (20) أن جميع فقرات مجال العنف الجسدي قد جاءت بدرجة متوسطة، وقد حلت الفقرة رقم (34) والتي تنص على "يتم تعرضي للدفع" في المرتبة الأولى وبدرجة متوسطة بوسط حسابي بلغ (3.51) وانحراف معياري (1.56)، وتلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (36) والتي تنص على "أتعرض للضرب باستخدام أعضاء الجسم (عض، قبضة يد، قدم...الخ)" وبدرجة متوسطة بوسط حسابي بلغ (3.35) وانحراف معياري (1.54)، في حين حلت الفقرة رقم (44) والتي تنص على "أجبر على التدخين" وبدرجة متوسطة بوسط حسـتابي بلغ (2.29) وانحراف معياري (1.62).

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس ونصه" ما أسباب العنف ضد المرأة في محافظة الكرك"؟

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثات على مجالات الاستبانة المتعلقة بأسباب العنف والجدول (21) يبين ذلك:

جدول (21) الأوســاط الحســـــابية والانحرافات المعياريــة لاستجابات المبحوثات على مجـــالات الاستبانة

المجال (أسباب العنف)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجته
المجال الاقتصادي	3.71	0.99	1	مرتفعة
مجال الأنظمة السياسية والقضائية	3.69	1.28	2	مرتفعة
مجال نقص الدّعم المجتمعي للنساء في المحيط العام	3.33	1.31	3	متوسطة
مجال الأسباب التي تتعلق بالمرأة	3.25	1.09	4	متوسطة
مجال تساهل المحيط المباشر مع العنف ضد المرأة	3.04	1.37	5	متوسطة

يتضح من خلال الجدول(21) أن جميع أسباب العنف ضد المرأة جاءت بدرجة متوسطة، حيث حل المجال الاقتصادي في المرتبة الأولى وبوسط حسابي بلغ (3.53)، وتلاه في المرتبة الثانية مجال الأنظمة السياسية والقضائية وبوسط حسابي بلغ (3.44)، ثم مجال نقص الدّعم المجتمعي للنساء في المحيط العام وبوسط حسابي بلغ (3.00)، وأخيراً جاء مجال تساهل المحيط المباشر مع العنف ضد المرأة وبوسط حسابي بلغ (2.73).

كما تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل مجال كما يلي:

أولاً: المجال الاقتصادي

جدول (22) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الاقتصادي

رقم الفقرة	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة توفرها
11	التضخم الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى المعيشي للأسرة	3.89	1.13	1	مرتفعة
12	بطالة الزوج عن العمل	3.84	1.31	2	مرتفعة
13	الالتزامات المالية المترتبة على الأسرة	3.72	1.29	3	مرتفعة
10	عدم تمكن المرأة من إعالة نفسها	3.39	1.54	4	متوسطة
الكلي		3.71	1.08	مرتفعة	

يتبين من خلال الجدول (22) أن الفقرة رقم (11) والتي تنص على "التضخم الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى المعيشي للأسرة" قد جاءت بالمرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة بوسط حسابي بلغ(3.89) وانحراف معياري(1.13)، وتلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (12) والتي تنص على "بطالة الزوج عن العمل" وبدرجة توفر مرتفعة وبوسط حسابي بلغ (3.84) وانحراف معياري بلغ(1.31), في حين حلت الفقرة رقم (10) والتي تنص على "عدم تمكن المرأة من إعالة نفسها" وبدرجة توفر متوسطة وبوسط حسابي بلغ (3.39) وانحراف معياري بلغ (1.54).

ثانياً: مجال الأنظمة السياسية والقضائية

جدول(23) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الأنظمة السياسية والقضائية

رقم الفقرة	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة توفرها
1	التشريعات والقوانين غير رادعة	3.90	1.47	1	مرتفعة
2	لا يتم تنفيذ أنظمة الحماية بفعالية	3.65	1.47	2	متوسطة
3	لا تقوم وسائل الإعلام بدورها	3.52	1.50	3	متوسطة
الكلي		3.69	1.28		مرتفعة

يتبين من خلال الجدول (23) أن الفقرة رقم (1) والتي تنص على "التشريعات والقوانين غير رادعة" قد جاءت بالمرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة وبوسط حسابي بلغ (3.90) وانحراف معياري (1.47)، وتلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (2) والتي تنص على "لا يتم تنفيذ أنظمة الحماية بفعالية" وبدرجة متوسطة وبوسط حسابي بلغ (3.65) وانحراف معياري بلغ (1.47)، في حين حلت الفقرة رقم (3) والتي تنص على"لا تقوم وسائل الإعلام بدورها" وبدرجة متوسطة وبوسط حسابي بلغ (3.52) وانحراف معياري بلغ (1.50).

ثالثاً: مجال نقص الدّعم المجتمعي للنساء في المحيط العام

جدول(24) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال نقص الدّعم المجتمعي للنساء في المحيط العام

رقم الفقرة	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة توفرها
9	لا تقوم المدرسة بدورها في التوعية حول مخاطر العنف	3.41	1.57	1	متوسطة
8	لا تهتم الجمعيات الخيرية بعمل ندوات ومحاضرات حول العنف ضد المرأة	3.36	1.47	2	متوسطة
7	لا تقوم المؤسسات الخاصة بحماية المرأة من العنف بدورها	3.21	1.56	3	متوسطة
الكلي		3.33	1.31	متوسطة	

يتبين من خلال الجدول (24) أن الفقرة رقم (9) والتي تنص على "لا تقوم المدرسة بدورها في التوعية حول مخاطر العنف" قد جاءت بالمرتبة الأولى وبدرجة متوسطة وبوسط حساب يبلغ (3.41) وانحراف معياري (1.57)، وتلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (8) والتي تنص على "لا تهتم الجمعيات الخيرية بعمل ندوات ومحاضرات حول العنف ضد المرأة" وبدرجة متوسطة وبوسط حسابي بلغ (3.36) وانحراف معياري بلغ (1.47)، في حين حلت الفقرة رقم (7) والتي تنص على "لا تقوم المؤسسات الخاصة بحماية المرأة من العنف بدورها" وبدرجة متوسطة وبوسط حسابي بلغ (3.21) وانحراف معياري بلغ (1.56).

رابعاً: مجال العوامل التي تتعلق بالمرأة

جدول (25) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الأسباب التي تتعلق بالمرأة

رقم الفقرة	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة توفرها
23	عدم حوار المرأة مع زوجها بما يخصها	3.43	1.31	1	متوسطة
17	رفض المرأة لمطالب زوجها	3.42	1.40	2	متوسطة
22	خروج المرأة من المنزل بدون إذن زوجها	3.39	1.42	3	متوسطة
19	تدخل أفراد أسرة الزوجة في الأمور الأسرية	3.36	1.44	4	متوسطة

رقم الفقرة	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة توفرها
20	إهمال المرأة لشؤون زوجها	3.27	1.38	5	متوسطة
14	تقبل المرأة للعنف الممارس ضدها	3.27	1.45	6	متوسطة
18	حديث المرأة بلهجة غير مناسبة مع زوجها	3.26	1.44	7	متوسطة
16	عدم قيام المرأة بواجباتها الأسرية	3.15	1.48	8	متوسطة
15	استعلائية المرأة وتكبرها	3.01	1.59	9	متوسطة
21	حديث المرأة عن علاقتها الزوجية مع الآخرين	2.87	1.31	10	متوسطة
الكلي		3.25	1.09		متوسطة

يتبين من خلال الجدول (25) أن الفقرة رقم (23) والتي تنص على "عدم حوار المرأة مع زوجها بما يخصها" قد جاءت بالمرتبة الأولى وبدرجة توفر متوسطة وبوسط حسابي بلغ (3.43) وانحراف معياري (1.31)، وتلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (17) والتي تنص على "رفض المرأة لمطالب زوجها" وبدرجة توفر متوسطة وبوسط حسابي بلغ (3.42) وانحراف معياري بلغ (1.40)، في حين حلت الفقرة رقم (3) والتي تنص على "حديث المرأة عن علاقتها الزوجية مع الآخرين" وبدرجة توفر متوسطة وبوسط حسابي بلغ (2.87) وانحراف معياري بلغ (1.09).

وتلتقي هذه النتيجة مع نظرية التفكك الاجتماعي التي ترى إن السلوك المنحرف هو نتاج لضعف الروابط الاجتماعية أو الأسرية، حيث تعتبر الأسرة الوحدة الأساسية في المجتمع، ولذلك تكون معرضة للتفكك الاجتماعي والأسري، وقد يكون التفكك الأسري مادياً وذلك نتيجة لغياب احد الوالدين أو انفصالهما أو معنويا حيث أن الوالدين موجودين، ولكن العلاقة بينهما ليست جيدة، ويسودها الخلافات والمشاجرات، فالتفكك الاجتماعي يؤدي إلى ضعف التنشئة الاجتماعية مما يعزز العنف الأسري داخل محيط الأسرة.

خامساً: مجال تساهل المحيط المباشر مع العنف ضد المرأة

جدول (26) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال تساهل المحيط المباشر مع العنف ضد المرأة

رقم الفقرة	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة توفرها
4	يتساهل أهلي في عملية العنف الموجه ضدي	3.17	1.50	1	مرتفعة
6	لا يكترث الجيران عندما يسمعونني وأنا أتعرض للإساءة	2.99	1.67	3	متوسطة
5	لا يبدي أصدقائي اهتماما بالعنف ضدي	2.95	1.48	2	متوسطة
الكلي		3.04	1.28	مرتفعة	

يتبين من خلال الجدول(26) أن الفقرة رقم (4) والتي تنص على "يتساهل أهلي في عملية العنف الموجه ضدي" قد جاءت بالمرتبة الأولى وبدرجة متوسطة وبوسط حسابي بلغ (3.17) وانحراف معياري (1.50)، وتلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (6) والتي تنص على "لا يكترث الجيران عندما يسمعونني وأنا أتعرض للإساءة" وبدرجة متوسطة، وبوسط حسابي بلغ (2.99) وانحراف معياري بلغ (1.67)، في حين حلت الفقرة رقم (5) والتي تنص على "لا يبدي أصدقائي اهتماما بالعنف الموجه ضدي" وبدرجة متوسطة، وبوسط حسابي بلغ (2.95) وانحراف معياري بلغ (1.48).

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس ونصه "هل تختلف درجة العنف ضد المرأة باختلاف دخل الأسرة"؟

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة العنف الممارس نحو المعنفة حسب دخل الأسرة والجدول (27) يبين ذلك:

جدول (27) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية

لدرجة العنف الممارس نحو المعنفة حسب دخل الأســـرة

الدخل الشهري للأسرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 200 دينار	3.35	.81
من 200 دينار إلى أقل من 400 دينار	2.65	1.00
400 دينار فما فوق	2.57	.66

يلاحظ من خلال الجدول (27) وجود فروق ظاهرية بين الأوساط الحسابية لدرجة العنف الممارس نحو المعنفة تبعاً للدخل الشهري ولمعرفة فيما إذا كانت تلك الفروق ذات دلالة إحصائية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) والجدول (28) يبين ذلك:

جدول(28) نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) للاختلاف في درجة العنف الممارس نحو المعنفة تبعاً للدخل الشهري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
الدخل الشهري	11.049	2	5.524	6.636	.002
الخطأ	79.086	95	.832		
المجموع	897.560	98			

يتضح من خلال الجدول (28) وجود فروق في درجة العنف تعزى للدخل الشهري لأسرة المعنفة، حيث بلغت قيمة (ف) =(6.636)، وهذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)، ولمعرفة لصالح من تعود الفروق تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية والجدول (29) يبين ذلك:

جدول(29) نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للفروق في درجة العنف حسب الدخل الشهري للأسرة

الفروق		متوسط الفروق	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
أقل من 200 دينار	من 200 دينار إلى أقل من 400 دينار	.6995*	.20355	.004
	400 دينار فما فوق	.7792*	.30885	.046
من 200 دينار إلى أقل من 400 دينار	400 دينار فما فوق	.0798	.29119	.963

* تعني دالة عند مستوى($0.05\geq\alpha$)

يتضح من خلال الجدول (29) أن الفروق بين من دخلهن الشهري (أقل من 200 دينار) من جهة ومن دخلهن الشهري (من 200 دينار إلى أقل من400 دينار) و (400 دينار فما فوق) من جهة أخرى, في حين لا يوجد فروق بين من دخلهن الشهري (من200 دينار إلى أقل من400 دينار) و(400 دينار فما فوق)؛ أي أن الفروق تعود لصالح الدخل الشهري الأقل، وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن الدخل الشهري لأي أسرة يعتبر عنصر رئيسي لبقاء الأسرة والتزامها اتجاه أبنائها، لذلك فإن عدم وجود دخل شهري مناسب قد يؤدي إلى إحداث خلل في الأسرة من خلال زيادة عدد المشاكل بين أفراد الاسرة وعدم وجود ترابط اجتماعي كافي بينهما، وعند ذلك فإن الزوج أو الرجل يلقي باللوم على الزوجة والعكس صحيح، مما يسبب إزدياد في ظاهرة العنف ضد المرأة لدى هذه الفئة من المجتمع.

النتائج المتعلقة بالسؤال السابع ونصه "هل تختلف درجة العنف ضد المرأة باختلاف المستوى التعليمي للمعنفة"؟

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة العنف الممارس نحو المعنفة حسب المستوى التعليمي للمعنفة والجدول(30) يبين ذلك:

جدول(30) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية

لدرجة العنف الممارس نحو المعنفة حسب المستوى التعليمي للمعنفة

الدخل الشهري للأسرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لا تقرأ ولا تكتب	3.36	.54
ثانوية عامة فأقل	2.89	1.03
بكالوريوس	2.76	.77
دراسات عليا	1.59	.12

يلاحظ من خلال الجدول (30) وجود فروق ظاهرية بين الأوساط الحسابية لدرجة العنف الممارس نحو المعنفة تبعاً للمستوى التعليمي للمعنفة, ولمعرفة فيما إذا كانت تلك الفروق ذات دلالة إحصائية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) والجدول(31) يبين ذلك:

جدول (31) تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) للاختلاف في درجة العنف الممارس نحو المعنفة بالمستوى التعليمي للمعنفة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي للمعنفة	11.800	3	3.933	4.72	.004
الخطأ	78.335	94	.833		
المجموع	897.560	98			

يتضح من خلال الجدول (31) وجود فروق في درجة العنف تعزى للمستوى التعليمي للمعنفة، حيث كانت قيمة (ف) = 4.72، وهذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$)، ولمعرفة لصالح من تعود تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية والجدول (32) يبن ذلك:

جدول (32) نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للفروق في درجة العنف حسب المستوى التعليمي للمعنفة

الفروق		متوسط الفروق	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
لا تقرأ ولا تكتب	ثانوية عامة فأقل	.4699	.26973	.391
	بكالوريوس	.5952	.33408	.371
	دراسات عليا	1.7735*	.47560	.005
ثانوية عامة فأقل	بكالوريوس	.1253	.25556	.971
	دراسات عليا	1.3035*	.42414	.029
بكالوريوس	دراسات عليا	1.1782	.46771	.103

* تعني دالة عند مستوى ($0.05\geq\alpha$)

يلاحظ من خلال الجدول (32) أن الفروق بين من (لا تقرأ ولا تكتب) ومن مستواهن التعليمي دراسات عليا، ولصالح من لا تقرأ ولا تكتب، وكذلك بين من مستواهن (ثانوية عامة فأقل) ومن مستواهن التعليمي دراسات عليا، ولصالح من ثانوية عامة فأقل، وعدم وجود فروق بين بقية المستويات التعليمية للمعنفات، وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن المرأة التي تمتلك مؤهل علمي مناسب تكون على دراية بحقوقها وواجباتها مما يعني عدم إنصياغها وراء أي أمر وعدم قدرة الرجل على التحكم بها والسيطرة عليها، كما أن المرأة ذات التعليم العلمي المناسب تكون قادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة في حياتها بحيث تؤثر بشكل ايجابي على حياتها وتبعدها عن أي تعنيف قد يتسبب لها جراء هذه القرارات على عكس المرأة التي لا تمتلك تعليم مناسب فهي لا تكون قادرة على اتخاذ مثل هذه القرارات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثامن ونصه "هل تختلف درجة العنف ضد المرأة باختلاف المستوى التعليمي لمرتكب العنف"؟

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة العنف الممارس نحو المعنفة حسب المستوى التعليمي لمرتكب العنف والجدول (33) يبين ذلك:

جدول (33) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة العنف الممارس نحو المعنفة حسب المستوى التعليمي للمعنفة

الدخل الشهري للأسرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لا يقرأ ولا تكتب	3.2858	1.21775
ثانوية عامة فأقل	2.7821	.82832
بكالوريوس	3.3808	.48007
دراسات عليا	2.0391	1.26352

يلاحظ من خلال الجدول (33) وجود فروق ظاهرية بين الأوساط الحسابية لدرجة العنف الممارس نحو المعنفة تبعاً للمستوى التعليمي لمرتكب العنف، ولمعرفة فيما إذا كانت تلك الفروق ذات دلالة إحصائية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) والجدول (34) يبين ذلك.

جدول (34) تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) للاختلاف في درجة العنف الممارس نحو المعنفة بالمستوى التعليمي لمرتكب العنف

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي لمرتكب العنف	12.670	3	4.223	5.125	.003
الخطأ	77.465	94	.824		
المجموع	897.560	98			

يتضح من خلال الجدول (33) وجود فروق في درجة العنف تعزى للمستوى التعليمي لمرتكب العنف، حيث كانت قيمة (ف) = 5.125، وهذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$)، ولمعرفة لصالح من تعود تلك الفروق تم استخدام اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول (35) يبن ذلك:

جدول (35) نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للفروق في درجة العنف حسب المستوى التعليمي لمرتكب العنف

الفروق		متوسط الفروق	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
لا يقرأ ولا يكتب	ثانوية عامة فأقل	.50	.26	.301
	بكالوريوس	-.09	.34	.994
	دراسات عليا	1.25*	.38	.018
ثانوية عامة فأقل	بكالوريوس	-.60	.28	.206
	دراسات عليا	.74	.32	.162
بكالوريوس	دراسات عليا	1.34*	.39	.012

* تعني دالة عند مستوى ($0.05\geq\alpha$)

يلاحظ من خلال الجدول(35) أن الفروق بين من (لا يقرأ ولا يكتب) ومن مستواهم التعليمي دراسات عليا، ولصالح من لا يقرأ ولا يكتب، وكذلك بين من مستواهم (ثانوية عامة فأقل) ومن مستواهم التعليمي دراسات عليا، ولصالح من مستواهم ثانوية عامة فأقل، وعدم وجود فروق بين بقية المستويات التعليمية لمرتكبي العنف.

مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

أشارت النتائج بأن ما يقارب ثلاثة أرباع النساء المعنفات مستواهن التعليمي أقل من الثانوية العامة وبنسبة (74.3%) من المعنفات، منهن (26.2%) لا يقرأن ولا يكتبن، كما وبلغت نسبة المعنفات ممن مستواهن التعليمي دراسات عليا بلغت (5.6%) من المعنفات.

وتدل هذه النتيجة على انخفاض درجة العنف بارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، ويمكن إعادة السبب في ذلك إلى أثر تعليم المرأة في تقليل العنف الممارس ضدها وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الطراونة، 2003) والتي أشارت إلى أن (75%) من النساء اللواتي تعرضن للعنف كان مستواهن التعليمي دون المتوسط (ابتدائي).

كما أشارت النتائج ما يقارب من نصف المعنفات هن ممن عدد سنوات الزواج (5سنوات فأقل)، حيث بلغت نسبتهن (50.3%) من المعنفات، أما من كانت مدة زواجهن (من 6 إلى أقل من11 سنة) فبلغت نسيتهن (27.7%) من المعنفات، في حين شكلت من عدد سنوات زواجهن (11 سنة فأكثر) ما نسبته (21.9%) من المعنفات. وتشير هذه النتيجة إلى أن طول فترة الزواج تقلل من ممارسة العنف، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن فترة الزواج هذه أدت إلى معرفة كل من الزوجين للآخر، مما أدى إلى تطوير أساليب التعامل مع بعضهم البعض في حال حدوث المشاكل, كما ويمكن أن يعزى إلى أن هؤلاء في الغالب تكون أعمارهم كبيرة ويتعاملون مع الأمور بعقلانية وهدوء.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

أشارت النتائج إلى أن غالبية ممارسي العنف هم من الأزواج، حيث شكلوا ما نسبته (60.6%) من أفراد العينة، كما ويتبين بأن الأخوة جاءوا في المرتبة الثانية وبنسبة بلغت (22.5%)، كما وشكل الآباء والأبناء النسب الأقل حيث شكل الآباء ما نسبته (4.4%)، وشكل الأبناء ما نسبته (1.2%)، أما غير هؤلاء فشكلوا ما نسبته (11.2%)، وتعد هذه النتيجة منطقية، حيث أن غالبية المعنفات هن من المتزوجات بأن يكون ممارس العنف ضدها هو الزوج, كما ويمكن أن يكون ممارس العنف الأم أو الأخت أو أم الزوج أو غيرهم, أما الأبناء فكانوا الأقل وذلك قد يعزى إلى أن للام مكانة عاطفية ودينية ولذلك قلت نسبة ممارسة الأبناء، وكذلك الآباء فقلت نسبتهم كون الآباء غالباً تحركهم العاطفة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Al-Jazi, 2005) من حيث أن الزوج من أكثر ممارسي العنف ضد المرأة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

أشارت النتائج إلى أن أكثر من ثلث أفراد العينة من المعنفات كانت أجابتهن بأن ممارسة العنف نحوهن بشكل دائم بنسبة بلغت (36.9%)، وأجابت (40.6%) من المعنفات بأنه بشكل متقطع، في حين كانت إجابة (22.5%) من المعنفات بأنه بدرجة قليلة، وتشير هذه النتيجة إلى أن حجم العنف مرتفع نحو المعنفات.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

أشارت النتائج إلى أن مجال العنف الاجتماعي قد جاء في المرتبة الأولى وبدرجة متوسطة وبوسط حسابي بلغ (3.52) وانحراف معياري (1.16)، وتلاه في المرتبة الثانية مجال العنف الانفعالي/ العاطفي وبدرجة متوسطة وبوسط حسابي بلغ (3.44) وانحراف معياري (1.07)، ثم مجال العنف المادي وبدرجة متوسطة وبوسط حسابي بلغ (3.00) وانحراف معياري (1.24)، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال العنف الجسدي وبدرجة متوسطة وبوسط حسابي بلغ (2.43) وانحراف معياري (1.08).

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

أشارت النتائج بأن المجال الاقتصادي قد حل أولاً، وتعد هذه النتيجة منطقية حيث أن غالبية المشكلات الأسرية تكون أسبابها اقتصادية وخاصة لذوي الدخول المحدودة، أما بالنسبة لحلول مجال تساهل المحيط المباشر مع العنف ضد المرأة في المرتبة الأخيرة، فقد يعود ذلك إلى طبيعة وتركيبة المجتمع الأردني، والذي يغلب على أفراده المودة والتعاطف، كما قد يعود أيضا لتركيبته العشائرية، مما يدعوهم للتعاطف مع المعنفة وخاصة أهلها وأقربائها. وتتفق هذه مع دراسة (Darwish, 2001) والتي بينت إن الأسر الفقيرة التي تتعرض فيها الإناث إلى العنف في المجتمع الأردني قد تجاوزت ثلثي عينة الدراسة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس:

أشارت النتائج إلى أن الفروق بين من دخلهن الشهري (أقل من 200 دينار) من جهة ومن دخلهن الشهري (من 200 دينار إلى أقل من400 دينار) و (400 دينار فما فوق) من جهة أخرى, في حين لا يوجد فروق بين من دخلهن الشهري (من 200 دينار إلى أقل من 400 دينار) و (400 دينار فما فوق)؛ أي أن الفروق تعود لصالح الدخل الشهري الأقل.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الوضع الاقتصادي المتدني للأسرة والفقر، يؤدي بدوره إلى زيادة الأعباء المترتبة على الأسرة، وزيادة متطلباته، مما يزيد بالتالي من الضغوط النفسية لدى كلا الزوجين، ويتولد عنه العنف. ويمكن القول بأن تردي الوضع الاقتصادي للعائلة قد يؤدي إلى لجوء الأب إلى القسوة والعنف بالمعاملة مع زوجته نتيجة للأزمة والمعاناة والكآبة النفسية والفراغ والملل

واليأس، مما ينعكس سلباً عن الأبناء والزوجة، وفي بعض الأحوال يتولد نفس الوضع عند المرأة نتيجة مرورها بنفس الظروف الاقتصادية السيئة حيث يتولد نتيجة للضغوط المادية لديها سلوكا عدوانيا قد يوجه إلى الأبناء أو الزوج وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Darwish, 2001) والتي توصلت إلى أن الأسر الفقيرة التي تتعرض فيها الإناث إلى العنف في المجتمع الأردني قد تجاوزت ثلثي عينة الدراسة، كما اتفقت مع نتائج دراسة (Al-Jazi, 2005) والتي كشفت نتائجها عن وجود علاقة بين متغير دخل الأسرة وممارسات المبحوثين للعنف الأسرى في أسرهم، واتفقت مع دراسة (Al-Awawdah, 1998) والتي أشارت إلى ازدياد العنف ضد المرأة داخل الأسر ذات الدخل المتدني، كما اتفقت مع نتائج دراسة (Al-Harbi, 2008) والتي توصلت إلى وجود فروق بين درجات العنف النفسي والجسدي واللفظي الموجه ضد المرأة تعزى للوضع الاقتصادي، في حين اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Al-Shahrani, 2008) والتي أشارت إلى عدم وجود فروق في أشكال العنف تعزى لمستوى الدخل.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السابع:

بالنسبة للمستوى التعليمي للمرأة المعنفة أشارت النتائج إلى أشارت النتائج إلى أن الفروق بين من (لا تقرأ ولا تكتب) ومن مستواهن التعليمي دراسات عليا، ولصالح من لا تقرأ ولا تكتب، وكذلك بين من مستواهن (ثانوية عامة فأقل) ومن مستواهن التعليمي دراسات عليا، ولصالح من ثانوية عامة فأقل, وعدم وجود فروق بين بقية المستويات التعليمية للمعنفات.

وتشير النتيجة السابقة إلى أن العنف ضد المرأة يزداد بانخفاض المستوى التعليمي للمعنفة، وتدل هذه النتيجة على اثر التعليم بضدها، ويمكن تفسير ذلك بأن المرأة في المستويات التعليمية العليا تكون على معرفة أكثر بحقوقها، في حين أن غير المتعلمة والتي مستواها التعليمي منخفض فهي لا تعرف حقوقها لعدم اطلاعها على ما يستجد من قوانين وأنظمة جديدة تهتم بالمرأة، كما ويمكن أن تفسر هذه النتيجة في ضوء أن التعليم يرفع مستوى التعامل بالنسبة للمرأة المتعلمة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Assal, 2003) والتي أشارت إلى أن العنف يزداد ضد المرأة كلما انخفض مستواها التعليمي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثامن:

بالنسبة للمستوى التعليمي لمرتكبي العنف ضد المرأة أشارت النتائج إلى أن الفروق بين من (لا يقرأ ولا يكتب) ومن مستواهم التعليمي دراسات عليا، ولصالح من لا يقرأ ولا يكتب، وكذلك بين من مستواهم (ثانوية عامة فأقل) ومن مستواهم التعليمي دراسات عليا، ولصالح من مستواهم ثانوية عامة فأقل, وعدم وجود فروق بين بقية المستويات التعليمية لمرتكبي العنف.

وتشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي للزوج يقلل من مستوى ممارسته للعنف ضد زوجته، وهذا يمكن تفسيره، بأن الرجل إذا ازداد تعليمه يتبع أساليب أخرى غير العنف مع زوجته، كما أن التعليم يوسع اطلاعه سواء على صعيد القوانين والأنظمة، ومعرفة الحقوق والواجبات، علاوة على أن التعليم يرفع من سوية الفرد وازدياد معرفته بدينه وقيمه الإنسانية، مما يؤدي بالتالي إلى رفع سوية تعامله مع الآخرين وبشكل خاص عائلته وزوجته، وخصوصاً أن الإسلام قد أوصى بالنساء خيراً. وقد قد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Shahrani, 2008) والتي أشارت إلى وجود فروق في أشكال العنف تعزى لمستوى تعليم الزوج، إلا أن هذه النتيجة اختلفت مع نتائج دراسة(Al-Jazi, 2005) والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي وممارسة المبحوثين للعنف الأسرى.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن التوصية بما يلي:

1. العمل على تفعيل التشريعات والقوانين التي تشتمل على عقوبات صارمة للحد من آثار العنف الأسري ضد المرأة.
2. أن تقوم الجهات المعنية بإجراء دراسات حالة على الأسر التي بها نساء معنفات.
3. دعوة المؤسسات الإعلامية إلى تنفيذ برامج تدريبية خاصة تهدف إلى التوعية المجتمعية بمشكلة العنف ضد المرأة.

References:

Obiedo, H. (2010). *The Police Coping Mechanism for Domestic Violence.* (Unpublished Ph.D). Naif Security Science University. Riyadh. Saudi Arabia.

Abu Ghazaleh, H. (2008). *A common view about Violence against Women Change*. National Council for Family Affairs.

Abu Hajala, H. (2008). *The Relation between Satisfaction with marriage and violence against wives in Al karak Directorate*. Unpublished M.A thesis. Jordon. Al karak. Mutah University.

Al- Batoush, R. (2007). *The Relation betwwen Family Violence and psychological stress among abused wives and children with some of demographic variable.* Unpublished M.A thesis. Jordon. Al karak. Mutah University.

Al-Gawasmah, S. (2010). *A study of the Status of Women in the Herbon Governorate*, within the project of combating violence against Palestinian Women through empowerment of community's organizations. Meftah Publication.

Al-Harbi, S. (2008). *Violence against Women and Community's Suppor, Field Study on a group of women*. Unpublished M.A thesis. Makkah. Umm Al Qura University.

Al- Ibrahim, A. (2010). Mental Health among Battered Jordanian women. Islamic University Magazine, (Islamic Studies Series). 18(2),229 – 329. Palestine.

Al Khateeb, S. (2002). *An Overview of the Contemporary Sociology*. Egypt. Cairo: Alfajr Publishing and Distributing House.

Al- Mutawa, M. (2008). The Link between Violence Toward Children and their aggressive behavior. A field study of a sample of students of secondary level in Riyadh. *Kuwait University Sociology Magazine*. 1 (36), 49-101.

Al-Rediean, K. (2008). Family Violence against Women, a descriptive study on a sample of women in Riyadh. *Security Research Magazine*. King Fahad Security College. (39) 17 and 141-81.

Al-Samri, A. (2001). *Violence in the Family: Is it a law of a prohibited project or violation.* Alexandria: University Knowledge Libarary.

Al-Shahrani, A. (2008). T*he Social Service, and The phenomena of domestic Violence*. A research submitted for the Family and the contemporary changes Conference. Saudi Sociology and Social Service Association.

Al-Tarawanh, A. (2003). *The Personal Characteristics of Women who have been subjected to physical and psychological violence*. Unpublished M.A thesis. Jordon. Al-Karak. Mutah University.

Al-Warikat, A. (2008). *Criminology Theory*. Second edition. Amman: Middle East Publishind and Distrbuting House.

A-Zahrani, M. (2010). T*he Role of the Press in Addressing Family Violence Crimes*. Okaz Newspaper, Analytic study from 2004 – 2008. Unpublished M.A thesis. Jordon. Al karak. Mutah University.

Al-Awawadah, A. (2002). *Violence against Wives in Jordanian Community*. Jordon: Alfajr Publishing and Distributing House.

Al-Jazi, H. (2005). *Family Violence in Southern Jordon Badia.* Unpublished M. A thesis. Jordon. Al Karak. Mutah University.

Ali, H. (2007). *Violence against Women in bth Public and Private Spheres*. A paper submitted in a symposium organized by middle East Research Programme in cooperation with Arab Women Organization and the Syrian Commission for Family Affairs. Bloudan. Syria.

Assal, D. (2003). *Violence against women and it's Impact on Children Abuse*. Jordon.

Darwish, M. (2001). *Family Violence in Zarga*. Family counseling and awareness center. Al Zarga. Jordon.

Hamdan, H. & Al-Tarawneh, M. (2004). *The Victim Characteristics of the Perpetrator of the Family Violence in Jordon*, Analytical field study. Oman. Supreme Council for Science and Technology.

Helmy, E. (1999). *Familt Violence*. Cairo: Quba for Publishing and Distributing House.

Al-Ghad Newspaper, 17/ Nov/2010. *Family Violence is Constantly Escalating*, p 18.

Nagadat, A. (2007). Jordanian Newspapers daily coverage af family Violence topics. Abkath Al – Yarmouk. *Humanities and Social Science Series*. 1 (3), 15-48

National Council for Family Affairs (2008). The Reality of Violence against women in Jordon.

Obada, Madiha Ahmed & Abu Dwuh, Khalid Kazim (2008). *Violence against Women*. Egypt. Cairo: Al Fajr Publishing and distributing House.

Chenault, V. (2005). Violence and Abuse against Indigenous Women, *Journal of Family* . 66 (2), 757-761.

Herstone, B. & Trinder, L. (1997) Familiar Subjects? domestic violence and child welfare. *Child and Family Social Work.* 2(3), 147–160.

Gist, J. (2000). Reducing Intimate Partner Violence Against Women: Evaluating the effectiveness of protection orders, *D. A. I- B,* 61(6): p2988

Haj-Yahia, M. (2001). Implications of Wife Abuse and Battering for Self-Esteem, Depression, and Anxiety as Revealed by the Second Palestinian National Survey on Violence Against Women. *Journal of Family Issues*. 21(4). 435-463.

Kobus , K. (2003). Peers and Adolescent Smoking. *Society for the Study of Addiction to Alcohol and Other Drugs*. 98(1). 37-55.

Lenardt, G. (2008). *Invandrar Kvinnor I vägskäl*. Invandrar kvinnor våldspräglade relationer blir extre utsatta.